المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

سلسلة
تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة
(٣)

التعليم العالي في السويد

ترجمة
مركز البحوث والدراسات
بوزارة التعليم العالي

(CHERS)

١٤٣١هـ / ٢٠١٠ م

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

سلسلة

التعليم العالي في الدول المتقدمة

(٣)

التعليم العالي في السويد

تقرير الدولة لبرنامج الراصد الدولي للتعليم العالي

Jarno Deen

September 2007

ترجمة

مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي
(CHERS)

ح وزارة التعليم العالي ، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
وزارة التعليم العالي
التعليم العالي في السويد / وزارة التعليم العالي ، مركز البحوث والدراسات .-
الرياض ، ١٤٣١هـ
٨٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٥-٠٥٦- ١٧- ٩٩٦٠- ٩٧٨
١ - التعليم العالي - السويد أ. مركز البحوث والدراسات (مترجم) ب. العنوان
ديوي ٤٥٨، ٣٧٨ ٤٨٩ / ١٤٣١

رقم الإيداع: ١٤٣١/٤٨٩
ردمك: ٥-٠٥٦- ١٧- ٩٩٦٠- ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

ترجم هذا الكتاب بموافقة مركز دراسات
سياسات التعليم العالي
(CHEPS)

Center for Higher Education Policy Studies CHEPS
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E secr@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps
http://www.utwente.nl/cheps/higher__education__monitor

Center for
Higher Education
Policy Studies

Higher education in Sweden

IHEM Country report

Jarno Deen

September 2007

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

قائمة الجداول: ٧

قائمة الأشكال: ٧

١ مقدمة:..... ١١

١.١ خصائص الدولة: ١٣

٢.١ البنية التحتية للتعليم: ١٤

١.٢.١ دور الحضانة، ومراحل الروضة: ١٤

٢.٢.١ التعليم الأساس، والتعليم الثانوي الأدنى:..... ١٥

٣.٢.١ التعليم الثانوي الأعلى: ١٦

٤.٢.١ التعليم الإضافي: ١٨

٢ التعليم العالي: ٢١

١.٢ مدخل : ٢٣

٢.٢ تأريخ إصلاح السياسات: ٢٤

٣.٢ البنية: ٢٧

٤.٢ الالتحاق: ٢٩

٥.٢ المشاركة:..... ٣٢

٦.٢ التخرج: ٣٤

٧.٢ الدراسات العليا: ٣٥

١.٧.٢ هيكل الدرجات العلمية: ٣٥

٢.٧.٢ الالتحاق: ٣٦

٨.٢ الموظفون: ٣٩

٣ النواحي المالية: ٤٣

١.٣ مدخل :..... ٤٥

٢.٣ التمويل المؤسسي: ٤٦

٣.٣ دعم الطلاب، والأقساط الدراسية: ٤٨

١.٣.٣ دعم الطلاب الجامعيين:..... ٤٨

٢.٣.٣ دعم طلاب الدراسات العليا: ٤٩

٣.٣.٣ الرسوم الدراسية: ٥٠

٤ البنية التحتية للبحث: ٥١
١.٤ مدخل: ٥٣
٢.٤ المؤدون: ٥٣
٣.٤ مصادر التمويل، واستخداماته: ٥٤
٤.٤ السياسة، والتطورات: ٥٦
٥ نظم الحوكمة: ٥٧
١.٥ نظم الحوكمة الاتحادية: ٥٩
٢.٥ المنظمات الوسيطة: ٦٠
٣.٥ نظام الحوكمة المؤسسي: ٦١
٤.٥ التطورات الحديثة: ٦٢
٦ ضمان الجودة: ٦٣
١.٦ تأريخه: ٦٥
٢.٦ الإجراء الحالي، وأحدث نتائج تدقيق الجودة: ٦٥
المراجع ٦٨

قائمة الجداول:

جدول (٨-١): عدد الوافدين الجدد حسب نوع البرنامج والنظام ٧١
جدول (٨-٢): التسجيل في برامج الدراسة الجامعية حسب النظام ٧١
جدول (٨-٣): الخريجون حسب نوع البرنامج والنظام (مستوى الطلاب الجامعيين ٧٣
جدول (٨-٤): الخريجون حسب نوع البرنامج والنظام (مستوى طلاب الدراسات العليا)..... ٧٧
جدول (٨-٥): العاملون في التعليم العالي بالسويد ٧٧

قائمة الأشكال:

شكل (٢-١): عدد الوافدين الجدد في برامج الطلاب الجامعيين ٣٢
شكل (٢-٢): التسجيل في برامج الطلاب الجامعيين ٣٣
شكل (٢-٣): الخريجون في برامج الطلاب الجامعيين ٣٥
شكل (٢-٤): الخريجون في الدراسات العليا ٣٨
شكل (٢-٥): العاملون في التعليم العالي بالسويد (نظام الدوام الكامل) ٤١
شكل (٢-٦): العاملون من النساء في التعليم العالي بالسويد، ونسبتهن المئوية من إجمالي عدد العاملين ٤١
شكل (٤-١): مصادر البحث والتطوير لمؤسسات التعليم العالي (مصنفة حسب المصدر ٢٠٠٥م ٥٥

برنامج الراصد الدولي على التعليم العالي التابع لمركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS):

إن برنامج الراصد الدولي على التعليم العالي (IHEM) التابع لمركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS): هو مشروع بحثي مستمر تتعهده وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية، ويهدف المشروع إلى تزويد واضعي سياسات التعليم العالي بمعلومات حديثة تتعلق بأنظمة التعليم العالي القومية، وعن تغيرات السياسة، وتُقدم هذه المعلومات في صورة تقارير قُطرية مفصلة، وتقارير مقارنة موضوعية، وتقارير تحديث سنوية، ونشرات إحصائية، وقاعدة بيانات إحصائية، ومن بين الدول المركزية التي يتم جمع تلك المعلومات وتقديمها لها: أستراليا، وفنلندا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة (بريطانيا).

التقارير القُطرية:

يزداد اهتمام الحكومات بالتوجهات الدولية عند إنشاء سياسات التعليم العالي القومية، ويستلزم هذا التوجه استمرار التكامل الأوروبي، وازدياد حرية تنقل الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المبادرات فوق الوطنية المنتشرة على المستوى الأوروبي فيما يتعلق بالتعليم العالي، مثل: برامج ليوناردو وسقراط، وعليه: يحتاج واضعو السياسات إلى امتلاك حرية الحصول على المعلومات الكافية عن هياكل التعليم العالي واتجاهاته وقضاياه في أوروبا ودول العالم الأخرى، وقد أتاحت التقنيات الحديثة المجال للجميع للحصول على عدد هائل من الحقائق والأرقام عن التعليم العالي في جميع الدول تقريباً، وعلى الرغم من أن تلك البيانات لا غنى عنها لواضعي سياسات التعليم العالي والمحللين، غير أنها في كثير من الأحيان لا تقدم الكثير من المعلومات القابلة للاستخدام؛ وذلك نتيجة الافتقار لإطار مرجعي لتفسير البيانات على النحو الصحيح.

هذا الإطار هو ما توفره التقارير القُطرية لجهاز الراصد الدولي على التعليم العالي (IHEM) التابع لمركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS)، وتتميز تلك التقارير بهيكل واضح يصف البنية التحتية للتعليم العالي ، وكذلك البنية التحتية للبحث، بالإضافة إلى تقديم وصف مفصل للبنية المؤسسية لنظام التعليم العالي، وتعالج تلك التقارير قضايا: التمويل، والإدارة، والجودة في التعليم العالي، كما توفر التقارير القُطرية الإطار المرجعي لتفسير مبادرات السياسات، وتحاليل الاتجاهات، والمقارنات بين البلدان.

يتم الاستعانة في تلك التقارير بعدد كبير من المصادر، منها: الإحصائيات الوطنية، والمجلات، والصحف المحلية والدولية، ووثائق السياسات الوطنية، والأوراق البحثية، والوثائق وقواعد البيانات الدولية.

كما يتم نشر تقارير تحديث سنوية لتعقب أحدث التغيرات في سياسات التعليم العالي، ويمكن الحصول على تلك التقارير المنشورة بالإضافة إلى غيرها من المعلومات عن جهاز الراصد الدولي على التعليم العالي (IHEM) على الرابط الآتي:

(http://www.utwente.nl/cheps/higher__education__monitor) .

١- المقدمة :

١. مقدمة:

١. ١ خصائص الدولة:

تتمتع السويد بتأريخ ثري، ومكانة ثابتة بين دول العالم الرائدة، وقد احتلت السويد المركز الخامس في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦م[١]، وتنظر الدول الأخرى لحالة الرفاهية التي تتمتع بها السويد باعتبارها أنموذجاً يُحتذى به، وتقع السويد في شمال أوروبا بين النرويج، وفنلندا، ومع ذلك يتركز سكان الدولة الذين يبلغ عددهم نحو تسعة (٩) ملايين تقريباً، ويتركز معظم السكان في الجزء الجنوبي من البلاد بطول شاطئي: بحر البلطيق، وبحر الشمال، وتتسم السياسة الخارجية للسويد بالحياد التام، ونتج عن ذلك قيامها بدور الوسيط في النزاعات القائمة حول العالم، ويتضح حياد السويد، وانفتاحها على ثقافات أخرى جلياً واضحاً عند معرفة أن حوالي (١٢٪) من السكان ولدوا بالخارج في عام ٢٠٠٤م[٢].

وتتميز السويد بامتلاكها اقتصاد سوق موجه للتصدير يتميز بنظام توزيع حديث واتصالات داخلية وخارجية ممتازة وقوة عاملة ماهرة، وتبرز ميزات دولة السويد بتمتعها باقتصاد مزدهر، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (٤, ٤٪) في عام ٢٠٠٦م، وكان معدل النمو المتوقع لعام ٢٠٠٧م هو (٣٪)، ويقوم قطاع الخدمات بإنتاج ما يزيد على (٧٠٪) من إجمالي الناتج المحلي، حيث إن السويد تتبع نظام مختلط يجمع بين الرأسمالية عالية التقنية والخدمات الاجتماعية الشاملة[٣]، وقد سجلت المنتجات الهندسية أعلى مساهمة في الصادرات من السلع، وحصلت السويد على عضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥م، ولكنها لم تنضم إلى منطقة اليورو؛ وسبب ذلك يرجع للاستفتاء الشعبي للاحتفاظ بالعملة الخاصة بالدولة (الكرونا السويدية)، وعليه: أُصدر قرار بذلك.

وتبرز مكانة السويد بوقوعها في مركز فوق المتوسط بين الأمم ذات الشأن عند مقارنتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معظم فئات التعليم، وعلى سبيل المثال: في عام ٢٠٠٣م كان أكثر من أربعة (٤) من كل خمسة (٥) بالغين حاصلين على مستوى تعليم ثانوي على الأقل، ويمكن تفسير حصول سكان السويد على درجة عالية من التعليم بارتباط ذلك بشكل جزئي بالتزام الدولة القوي نسبياً نحو تمويل كافة مستويات التعليم، حيث يذهب جميع الطلاب تقريباً إلى المدارس التي تمولها الحكومة، فإن نسبة التمويل من الدولة شكل (٢, ٦٤٪)، وأما تمويل أنشطة مؤسسات التعليم فنسبة صناديق المال العام (٨٧٪)[٤].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦م.

(٢) مجلس الاندماج السويدي (Integrationsverket) ٢٠٠٦م.

(٣) وكالة الاستخبارات المركزية ٢٠٠٧م.

(٤) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٥ م.

١. ٢ البنية التحتية للتعليم :

ينقسم التعليم العام في السويد إلى سبعة (٧) قطاعات:

١. مرحلة ما قبل المدرسة (للمرحلة العمرية من عام إلى خمسة (٥) أعوام).
٢. مراحل الروضة (ستة (٦) أعوام).
٣. التعليم الأساس، والتعليم الثانوي الأدنى (للمرحلة العمرية من سبعة (٧) إلى ستة عشر (١٦) عاماً) (مدرسة ابتدائية (grundskola)) .
٤. التعليم الثانوي الأعلى (للمرحلة العمرية من ستة عشر (١٦) إلى ثمانية عشر (١٨)- تسعة عشر (١٩) عاماً) (مدرسة ثانوية (gymnasieskola)) .
٥. التعليم الخاص.
٦. التعليم الإضافي.
٧. التعليم العالي (جامعة مهنية (högskola)).

على مر التأريخ كانت الجهات العامة هي التي تشرف على نظام التعليم السويدي، وحيث يندر وجود المدارس الخاصة على المستويين الإلزامي وما بعد الإلزامي، حيث إنه لا يوجد سوى ثلاثة (٣) معاهد تعليم عالي خاصة، ويتم تقديم التعليم بناءً على مبدأ الإتاحة المتكافئة للجميع، كما أنه بالمجان على المستويات الإلزامية والثانوية العليا والتعليم العالي.

١. ٢. ١ دور الحضانة، ومراحل الروضة :

تتولى مراكز الرعاية النهارية الأسرية ودور الحضانة أمر تعليم الأطفال في مرحلة الحضانة، وينضم لدور الحضانة الأطفال من عمر سنة إلى خمس (٥) سنوات، وتلتزم المجالس البلدية بتوفير دور حضانة للأطفال الذين يتشغل آباؤهم بالعمل أوالدراسة، أما الأطفال الذين لايعمل آباؤهم أو الذين يقضي آباؤهم إجازة والديه فيحق لهم الحصول على ما لا يقل عن خمس عشرة (١٥) ساعة أسبوعياً في دور الحضانة.

يلتحق جميع الأطفال تقريباً بالصفوف الدراسية لمرحلة الروضة في عمر ست (٦) سنوات؛ لإعدادهم للتعليم الإلزامي، ويكون ذلك عادةً لمدة ثلاث (٣) ساعات يومياً وبدون أي رسوم تعليم[١].

(١) يوريدايس ٢٠٠٦م، المعهد السويدي ٢٠٠٧م.

١. ٢. ٢ التعليم الأساس، والتعليم الثانوي الأدنى:

يلتزم الآباء بتسجيل الأطفال لمدة تسع (٩) سنوات في الدراسة الإلزامية (التعليم الأساس)، وذلك غالباً في المرحلة من سبعة (٧) إلى ستة عشر (١٦) عاماً، والتي تُقسّم بين المدرسة الابتدائية والثانوية الدنيا[١]، ومن الناحية العملية فإن معظم الأطفال يتعلم عشر (١٠) سنوات من التعليم الإلزامي؛ لأنهم يحضرون الفصول الدراسية لمرحلة الروضة في عمر ست (٦) سنوات.

إصلاح المنهج التعليمي (١٩٩٣م):

تُمنَح الدرجات في السنة الثامنة (٨) ونهاية الفصل الدراسي للسنة التاسعة (٩) بفئة من ثلاث فئات: مقبول (godkänd أو G)، أو جدارة (väl godkänd أو VG)، أو تميز (mycket väl godkänd أو MVG)، وتؤهل شهادة التخرج من المدرسة الإلزامية (Avgångsbetyg) الطالب للتقدم إلى المدرسة الثانوية العليا، بقطع النظر عن المقررات الاختيارية التي درسها في السنة النهائية من المدرسة الإلزامية، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون الطالب حاصل على درجات النجاح في مقررات ثلاثة (٣) محددة، وهي: اللغة السويدية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات[٢].

(١) يُلحظ في التعليم السويد وجود مرحلتين: الابتدائية، والثانوية الأدنى، والثانوية الأعلى دون وجود للمرحلة المتوسطة كما هو الحال في بعض الدول الأخرى.

(٢) المعهد السويدي ٢٠٠٧م .

١. ٢. ٣ التعليم الثانوي الأعلى[١]:

يتقدم ما يزيد على (٩٨٪) من الطلاب المتخرجين من المدارس الإلزامية للمدارس الثانوية العليا (مدارس الثانوية (gymnasieskolan)) ، ويتم قبول أكثرهم (إن لم يكن كلهم)، وتدير المجالس البلدية المحلية معظم المدارس الثانوية العليا مع أن مجالس المقاطعة تدير مجالات معينة من الدراسة، منها: الزراعة، وعلم الغابات، وعلم البستان، وبعض مهن الرعاية، وعلى غرار التعليم الإلزامي يتم توفير الدراسة في المدارس الثانوية العليا التي تمولها الجهات العامة بدون أي رسوم، كما يحق للجهات الموفِّرة للمدارس الثانوية العليا الخاصة المعتمدة من الوكالة القومية للتعليم الحصول على تمويل عام على الرغم من أن ذلك عادةً ما يكون على مستويات تمويل أدنى من مستويات تمويل المدارس العامة.

ويستطيع الطالب أن يسجل في واحد من سبعة عشر (١٧) برنامجاً قومياً، منها: أربعة عشر (١٤) برنامجاً موجهاً توجيهاً مهنياً ويتطلّب قضاء (١٥٪) من الوقت في ورش العمل، بينما تعمل باقي البرامج على إعداد الطلاب للدراسة الجامعية، وفي بعض الحالات تتولى المجالس البلدية سلطة تصميم هذه البرامج؛ لتلبية الاحتياجات والظروف المحلية، أما البرامج الثلاثة (٣) المتبقية فتعمل على إعداد الطلاب إعداداً تاماً لدخول الجامعة، وتبلغ مدة الدراسة في كافة البرامج ثلاث (٣) سنوات، ويتوفر للطلاب خيار الالتحاق بما يُطلق عليه اسم (البرامج المصممة خصيصاً) إذا كانت اهتماماتهم تنصب خارج ما هو مُقَدّم في البرامج القومية، ويجوز لهم -أيضاً- السعي وراء الالتحاق بما يسمى بـ(البرامج الفردية)، ولكن البرامج الأخيرة تميل إلى تصحيح نواقص المدرسة الإلزامية ، وإصلاحها بحيث يتمكن الطالب في النهاية من التسجيل في أي برنامج قومي، ويتم منح شهادة تخرج من المدرسة (Avgångsbetyg) يُطلق عليها رسمياً اسم (شهادة اختبار الطالب) أو (شهادة درجات الطالب) (studentexamen) عند استكمال البرنامج.

إصلاح التعليم الثانوي الأعلى (١٩٩٣م):

تبنت جهات التعليم هيكل السنوات الثلاثة (٣) الجديدة حتى يتسنى لكافة البرامج في الوقت الحالي ومن حيث المبدأ تأهيل الطلاب للحصول على تعليمٍ عالٍ[٢]، بالإضافة إلى السعي وراء تعزيز المرونة.

---

(١) المصدر: المعهد السويدي (٢٠٠٠م): بحث حقائق عن السويد: التعليم الثانوي الأعلى، وتعليم الكبار في السويد.

(٢) ظهر مفهوم «من حيث المبدأ» بعد عام ١٩٩٣م؛ وذلك نتيجة للسماع لكافة البرامج على المستوى الجامعي تحديد شروط القبول الخاصة بها.

وقد منحت إصلاحات التعليم في المدة من ١٩٩٣م إلى ١٩٩٥م المجالس البلدية مرونة أكبر؛ لتحديد كيفية تنظيم التعليم الثانوي الأعلى، وعلى الرغم من أن الوكالة القومية للتعليم (Skolverket) هي التي تحدد الأهداف القومية لكل برنامج إلا إن المجالس البلدية لها سلطة تحديد هيكل البرامج[١]، كما أن المجالس المحلية تتلقى الآن منحة واحدة على دفعة واحدة من الحكومة؛ لتغطية التمويل الخاص بدور الحضانة، والمدارس الإلزامية، والمدارس الثانوية العليا بدلاً من الأموال المخصصة لكل قطاع، وأخيراً: فإن المجالس البلدية أو الأقاليم تتمتع الآن بحرية تأسيس برامج ثانوية عليا خاصة بها؛ لتلبية الاحتياجات المحلية[٢].

(١) على سبيل المثال: تُحدد الوكالة القومية للتعليم الحد الأدنى لعدد ساعات المقرر الدراسي التي سيتم تلقيها في برامج السنوات الثلاثة (٣)، ولكن المجالس البلدية هي التي تُقرر بالضبط كيفية استغلال هذه الساعات، وقد ينتج عن ذلك تدريس بعض المقررات في مجموعات مكثفة.

(٢) (Zanotti) ١٩٩٥م .

١. ٢. ٤ التعليم الإضافي:

على نهج التعليم الإلزامي والتعليم الثانوي الأعلى تُترك مسؤولية توفير التعليم الإضافي أو تعليم الكبار للمجالس البلدية المحلية، ويشمل القطاع العام: تعليم الكبار المحليين، وتعليم اللغة السويدية للمهاجرين، والتعليم والتدريب المهني المتقدم، وتعليم الكبار للمعاقين ذهنياً، وإلى جانب هذا القطاع يوجد -أيضاً- التعليم الحر للكبار (folkbildnung)، والذي يتم بصفة أساسة من خلال (الحلقات الدراسية) (studiecirklar) و(المدارس الثانوية الشعبية)، وأخيراً: فيمكن للأفراد -أيضاً- تلقي المقررات الدراسية من خلال (المدارس القومية للكبار) (أي: التعليم عن بعد).

في عام ١٩٨٢م أصدرت وزارة التعليم منهجاً رسمياً؛ لتعليم الكبار (Komvux)، واعتُبرت المقررات الدراسية الخاصة بتعليم الكبار مكافئة وموازية للمقررات الدراسية التي يتم تدريسها في المدارس الثانوية العليا، وكان يتم تقسيمها إلى فرق دراسية من سبع (٧) إلى تسع (٩) ومن عشر (١٠) إلى اثنتي عشرة (١٢)، ولكن بحلول عام ١٩٩٢م تم إلزام كل مجلس بلدي بموجب القانون بتوفير التعليم الأساس للكبار (فرق دراسية من فرقة إلى تسع (٩)) لكل السكان المقيمين الذين يرغبون في التعليم، ويتمثل الغرض من التعليم الأساس للكبار في مساعدة البالغين على اكتساب المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للمشاركة في المجتمع والحياة العملية، كما أنه يهدف إلى: إعداد البالغين لمزيدٍ من الدراسات، و يتعين على المجالس البلدية تقديم تعليم أساس للكبار لكل البالغين الذين يفتقرون إلى المهارات التي يكتسبها الفرد عادةً في النظام المدرسي الإلزامي.

تأريخ تطور التعليم الإضافي، وإصلاحاته:

بدايةً من عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠٠١م تم تنفيذ مشروع تجريبي عن التعليم المهني المتقدم (KY) (Kvalificerad Yrkesutbildning أو AVE باللغة الإنجليزية)k وبتصنيف هذا المشروع على أنه ينتمي إلى التعليم (ما بعد الثانوي)، فقد تم تنظيم المقررات الدراسية من خلال التعاون عن قُرب مع المدارس الثانوية العليا، والتعليم العالي، وتعليم الكبار، والشركات الخاصة، وكان الهدف الأساس من هذا المشروع هو توفير سياق مهني حيث يتم قضاء ثُلث الوقت في محل العمل (في التطبيق المتقدم للمعرفة النظرية) (http://www.ky.se/enge-skainfo.html)، وقد دفع نجاح المشروع التجريبي المشرعين إلى تضمين التعليم المهني المتقدم في نظام التعليم العادي في السويد، وتنظيمه منذ عام ٢٠٠٢م من خلال الوكالة السويدية للتعليم المهني المتقدم التي تم تطويرها مؤخراً.

أصبح المجلس البلدي لتعليم الكبار (komvux) يندرج الآن تحت قانون التعليم ومرسوم تعليم الكبار، حيث دخل هذا الأخير حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٣م، ويشترك تعليم الكبار والمدارس الثانوية العليا في نفس المنهج التعليمي (الأكاديمي) ، كما أن أهداف مخططات المناهج الدراسية القومية واحدة، وعلى الرغم من أنها قد تختلف فيما يتعلق بالمحتوى، بالإضافة إلى ذلك يمكن وضع مقررات دراسية بناءً على الاحتياجات المحلية أو الإقليمية في سياق تعليم الكبار المحليين، ويمكن إدخال مقررات دراسية فردية، ومن المفترض أن يعتمد محتوى تعليم الكبار المحليين على احتياجات الفرد وقدراته، وقد يأخذ دعم تعليم الكبار شكل: تعليم، أو إشراف، أو إرشاد دراسي، أو تقويم لإحراز، أو معرفة الأهداف[١].

(١) وزارة التعليم والبحث ٢٠٠٧م .

٢- التعليم العالي :

٢- التعليم العالي :

٢. ١ مدخل:

يتوفر التعليم العالي من خلال خمسة (٥) أنواع للمؤسسات: ١- الجامعات (universitet) ، ٢- الكليات الجامعية (högskola met vetenskapomrade) ، ٣- كليات أخرى (overiga ho - skolor) ، ٤- كليات الفنون (konstnarliga hogskolor) ، ٥- مؤسسات أخرى للتعليم العالي، وهناك أربع عشرة (١٤) جامعة حكومية ، وجامعتان خاصتان في السويد، وتتميز الكليات الجامعية بتنوع واسع في الحجم، وفرص الدراسة البرنامجية، كما تقوم بعض الكليات بإجراء الأبحاث، وتوفير التدريب المتقدم، بينما تقتصر كليات أخرى على برامج مهنية قليلة، مثل: التدريس، والتعليم، وإدارة الأعمال، وكثيراً ما ترتبط تخصصات إحدى الكليات الجامعية بالصناعة المحلية بقوة، وهناك خمس (٥) كليات جامعية (إحداهما خاصة)، وإحدى عشرة (١١) كلية أخرى، وتسع (٩) كليات فنون (اثنتان منها خاصة)، وعشرون (٢٠) مؤسسة تعليم عالي أخرى، وهي مؤسسات أحادية المادة بصفة أساسة (ولاسيما العلاج النفسي) كما أن تسجيل الطلاب بها محدود.

زادت المشاركة في التعليم العالي زيادةً كبيرةً على مدار الستين (٦٠) عاماً الأخيرة، وفي أربعينيات القرن العشرين الميلادي، كان (٢٪) تقريباً من تعداد السكان السويديين حاصلين على شكل من أشكال التعليم العالي، وبحلول عام ٢٠٠٠م ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٢٩٪) تقريباً، وفي العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م تقدم ما يزيد على (٩٨,٧٠٠) شخصاً من غير الحاصلين على دراسات تعليم عالٍ سابقة لبرامج في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ووصل إجمالي عدد الجامعيين من السكان إلى (١٠٠, ٣٨٩) طالب[١].

ازداد التوسع في البنية التحتية القائمة وذلك تلبية للتسجيل المتزايد من الطلاب، وعلى سبيل المثال لا الحصر: سمحت الحكومة للكليات الجامعية بتقديم طلب للحصول على مكانة جامعية كاملة ومنحتها (مكانة خاصة)؛ لمنح درجات دراسات عليا في مجالات مختارة[٢]، أما الآن فتبدأ الحكومة في منح تمويل إضافي لأربع (٤) كليات جامعية، وترقيتها إلى مكانة جامعة؛ لتحفيز الإنجاز العلمي خارج قطاع الجامعات التقليدي.

في الوقت الحالي تسير السويد على طريق يُمكن أن نُطلق عليه (التوسع المغامر)؛ نظراً لأن الطلب على العديد من الفرص الدراسية البرنامجية أكبر بكثير (وباستمرار) من المتوفر حالياً، وعلى الجانب الاقتصادي ترى السويد أن التطور الإضافي لقطاع التعليم العالي هو العامل المحفز

---

(١) إحصائيات السويد ٢٠٠٦م، إحصائيات السويد ٢٠٠٦م .

(٢) على سبيل المثال: يحق لكلية جامعة (Kalmar) منح درجات دراسات عليا في مجال العلوم الطبيعية، بينما تقدم كلية جامعة (Karlskrona/Ronneby) درجات دراسات عليا في مجال التقنية.

الأساس الذي سيقود التطور الاقتصادي الإقليمي في السنوات القادمة، ومبدئياً يؤمن البرلمان (riksdag) بقوة إتاحة اهتمام أكبر للتعليم العالي؛ لاحتضان التنوع العرقي، والثقافي، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين.

٢. ٢ تأريخ إصلاح السياسات:

قبل الإصلاحات التي تمت في عام ١٩٧٧م كان التعليم العالي في السويد مقسماً إلى أربعة (٤) قطاعات: ١- الجامعات، ٢-الكليات الجامعية، ٣- المعاهد، ٤- المدارس الفنية (وتشمل الكليات الصحية)، وكانت الجامعات تتسم بنطاقها المتنوع، من: البرامج التعليمية (الأكاديمية)، وميزانيات البحث الدائمة، والتدريب على أبحاث الدراسات العليا، كما كان يُمكن العثور على بنية مشابهة في الكليات الجامعية؛ نظراً لأنها كانت تُؤَسّس غالباً باعتبارها مؤسسات تابعة للجامعات في مدن أصغر حجماً، وعلى غرار مؤسساتها الأم فقد كانت تقدم نطاقاً واسعاً من البرامج التعليمية (الأكاديمية)، مع أنه لم يكن مخول لها منح درجات الدراسات العليا، أو تلقي تمويل دائم للأبحاث[١]، أما المعاهد فكانت على عكس الكليات الجامعية تماماً حيث كانت تُجري أعداداً كبيرةً من الأبحاث (وخاصةً في المعهد الملكي للتكنولوجيا، أو معهد (Karolinska) للطب)، ولكنها قدمت برامج دراسة تعليمية (أكاديمية) محدودة فقط، وقدمت المدارس الفنية مناهج دراسية محدودة ومتخصصة ولم تؤدِ أي أبحاث تعليمية (أكاديمية).

مر نظام التعليم العالي في السويد بإصلاح مهم مع إقرار قانون التعليم العالي لعام ١٩٧٧م، وقد شملت أكثر التغيرات وضوحاً ضم قطاعات التعليم الأربعة (٤) المميزة في نظام مركزي واحد أُطلِقَ عليه اسم الجامعة التقنية (högskola)[٢]؛ نتيجة لذلك كان من المفترض أن تقوم وزارة التعليم والعلوم (Utbildningsdepartementet) بإدارة كافة مؤسسات التعليم العالي[٣]، بالإضافة إلى ذلك أصبح الإشراف على كافة نواحي تخطيط المناهج التعليمية (الأكاديمية) يقع على عاتق هيئة مركزية واحدة، وهي: الهيئة السويدية القومية للجامعات والكليات (Unive-sitets – och högskoleämbetet – UHÄ)، ومن خلال هذه الإصلاحات أملت الحكومة في خلق المزيد من المساواة بين الأنواع المختلفة من التعليم، وبدء عصر فيه المزيد من التعاون بين القطاعات القديمة، بالإضافة إلى ذلك توقعت الحكومة أن يمنح النظام الموحد الطلاب الذين

(١) تجتذب الكليات الجامعية التمويل المتقطع للأبحاث المرتبطة بالصناعة المحلية.

(٢) ومع ذلك استمر استخدام مصطلح (جامعة) بعد الإصلاحات، وأُشير للمعاهد لاحقاً باسم جامعة (university)، وجامعة مهنية (högskolan).

(٣) في حالات عديدة ظلت المؤسسات تعمل خارج سيطرة وزارة التعليم والعلوم ورقابتها، واستمر ربع عدد المعاهد الصغيرة (التي ارتبط الْعديد منها بالعلوم الصحية) في العمل تحت سيطرة ورقابة إقليمية أو محلية، وبالمثل: ظلت المعاهد الخاصة بزراعة الغابات، والطب البيطري، والزراعة تحت سيطرة وزارة الزراعة (Jordbruksdepartementet) ورقابتها، واندمجت مع الجامعة السويدية للعلوم الزراعية.

ينتمون لخلفيات اجتماعية مختلفة إتاحة متساوية للتعليم العالي، ومن ثم كان هناك تغيير مهم آخر في عام ١٩٧٧م، وهو إدخال لمحة مهنية قوية في معظم برامج الطلاب الجامعيين؛ لتزويد الطلاب بالمهارات العملية الضرورية للانخراط في سوق العمل.

كما طرأت تغيرات عملية في ذلك الوقت، حيث أُسّسَت كليات جامعية جديدة لا توفر أبحاثاً أو دراسات عليا، علاوةً على ذلك يُسمح الآن للطلاب والعاملين في غير أعضاء هيئة التدريس الاشتراك في هيئات صنع القرار على كافة المستويات، وغالباً يتم ذلك على حساب شروط القبول التفصيلية لهيئة التدريس، والعدد المحدود المسموح به من الطلاب (numerus clauses) للتعليم الجامعي، وأخيراً: تأسست هيئات إقليمية بغالبية عظمى من الممثلين المفوضين؛ لتقوية الروابط بين التعليم العالي والأقاليم المحلية.

وقد أدى تأسيس حكومة ائتلافية ديمقراطية غير اجتماعية في عام ١٩٩١م إلى إصدار مذكرة يناير ١٩٩٢م عن استقلال الجامعات، والكليات الجامعية، حيث وضعت هذه الوثيقة الأساس لجولة جديدة من الإصلاحات الشاملة للتعليم العالي في عام ١٩٩٣م.

حينما صدر قانون التعليم العالي لعام ١٩٩٣م في الأول من يوليو من نفس العام، كان يمثل جهداً ذا قاعدة عريضة لإنشاء نظام من مؤسسات التعليم العالي المستقلة، والتي تمارس كل منها رقابة أساسة على مواردها الخاصة، وتصميمها التنظيمي وإدارتها، وفي البداية ألغى القانون عمل الهيئة السويدية القومية للجامعات والكليات (UHÄ) ، وأسس الوكالة القومية للتعليم العالي (Verket för högskoleservice) ، ومكتب رئيس الجامعة (Kanslersämbetet)، وهيئة محكمة استئناف التعليم العالي (Överklagandenämnden för högskolan)، وبذلك اكتسبت الجامعات حرية جديدة؛ لتصميم برامجها الخاصة، مع السماح للطلاب في الوقت ذاته باختيارات أكبر للبرامج.

عند النظر إلى تمويل المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) يتضح الدليل واضحاً جلياً على المزيد من استقلال التشغيل، حيث تم تنفيذ عملية تمويل تعتمد على صيغة جديدة أخذت في اعتبارها مستويات تسجيل الطلاب، بالإضافة إلى مؤشرات الإنجاز المختلفة بدلاً من أن تقوم على أساس التنبؤات بالطلب (يُنظر: الجزء ٤-٢ من هذا التقرير)، وأخيراً: فقد ألغت الإصلاحات مركزية عملية قبول الطلاب عن طريق منح المؤسسات الفردية الحق في تأسيس معايير قبول خاصة بها.

شهد يناير ٢٠٠٢م تقديم هيكل جديد لدرجة الماجستير، والتي تم تصميمها؛ لمنح الجامعات والكليات الجامعية مرونة أكبر لتوفير مقررات دراسية تتسم بالاستمرارية، وتعد المقررات الدراسية لشهادة الماجستير الجديدة متاحة للأفراد الحاصلين على درجات تشمل على الأقل مائة وعشرين (١٢٠) درجة في رصيد الدرجات (ثلاث (٣) سنوات)، وفي خطوة وُضعت؛ لتعزيز سهولة التحرك الدولي بشكل أكبر تم توجيه المعهد السويدي[١] نحو تأسيس هيئة استشارية تقوم بتنسيق المعلومات، وتسويق دولة السويد للدول الأخرى باعتبارها وجهة لدراسات التعليم العالي، كما تأسس برنامج يستهدف الدول النامية، وتقديم ملحق لدراسة الدبلوم في عام ٢٠٠٣م، والسمة المميزة للبرنامج هي: أنه لن يتم فرض رسوم دراسية على الطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي.

نتج عن مشروع قانون (٢٠٠٤/١٦٢:٠٥) (عالم جديد – جامعة جديدة) عدد من الإصلاحات المهمة التي نَفِّذت في العام الدراسي (الأكاديمي) ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، كما سيتم تغيير هيكل برامج التعليم ، ودرجاته من نظام العملتين إلى نظام العملات الثلاثة (٣) ؛ للاحتفاظ بقيمة برامج

(١) المعهد السويدي هو وكالة عامة عُهد إليها بمهمة نشر المعرفة عن الدولة للناخبين الخارجيين (أي : الدوليين).

التعليم، ودرجاته العلمية في السوق الدولي؛ ولكي تكون أكثر تماشياً مع تفويض بولونيا، بالإضافة إلى ذلك سيتم تنفيذ نظام رصيد درجات جديد (أرصدة درجات التعليم العالي) (högskolepoäng) بدايةً من العام الدراسي (الأكاديمي) ٢٠٠٧م، ويتوافق هذا النظام الجديد مع نظام نقل أرصدة الدرجات الأوروبي.

٢. ٣ البنية

في عام ١٩٩٣م أُلْغِيَ نظام البرامج الدراسية القومية، وحل مكانه نظام جديد للدرجات، كما أصبحت المؤسسات هي من تُحدد تنظيم الفرص الدراسية لبرامجها ونطاق هذه الفرص بدلاً من الحكومة، وتُقاس مدة البرامج والعملات الدراسية ومداها (بالنقاط) بحيث تُعادل دراسة دوام كامل لمدة أسبوع واحد نقطة واحدة، وتُعادل دراسة دوام كامل لسنة دراسية (أكاديمية) واحدة أربعين (٤٠) نقطة[1].

واليوم أصبح بإمكان الطلاب الجامعيين السعي وراء الحصول على درجة أولى عامة أو مهنية:

الدرجات العامة:

دراسة الدبلوم (högskoleexamen): تُمنَح بعد استكمال ثمانين (٨٠) نقطة (عامان على أقل تقدير)، وتُقدّمها كل من: الجامعات، والكليات الجامعية، وكليات العلوم الصحية، وتُحدِّد كل مؤسسة تعليمية (أكاديمية) محتويات البرنامج المؤدي إلى الحصول على الدبلوم:

درجة البكالوريوس (kandidatexamen): تُمنَح بعد استكمال مائة وعشرين (١٢٠) نقطة (ثلاث (٣) سنوات) على الأقل مقسمة إلى: ستين (٦٠) نقطة منها في مادة تخصص رئيس، وعشر (١٠) نقاط في رسالة علمية، وتتوفر هذه الدرجة العلمية لدى كل الجامعات والكليات الجامعية، باستثناء كليات الفنون.

درجة الماجستير (magisterexamen): تُمنَح بعد استكمال مائة وستين (١٦٠) نقطة (أربع (٤) سنوات) على الأقل، تنقسم إلى: ثمانين (٨٠) نقطة في مادة تخصص رئيس، وعشرين (٢٠) نقطة في رسالة علمية واحدة، أو رسالتين تتكون كل منهما من: عشر (١٠) نقاط، ويمكن الحصول على هذه الدرجة العلمية من الجامعات وبعض الكليات الجامعية، وفي السويد تُعد هذه الدرجة درجة دراسة جامعية ولا يجب الخلط بينها وبين درجة الليسانس الجامعية (يُنظر: الجزء الخاص بالتعليم بعد الدكتوراه)، ويتوفر للطلاب -أيضاً- خيار الحصول على درجة ماجستير مهنية (Magisterexamen med ämnesbredd)، ويتم منح هذه الدرجة للطلاب الذين

(١) (Öhrström) ١٩٩٤م.

حصلوا بالفعل على درجة البكالوريوس، والذين حصلوا على أربعين (٤٠) نقطة دراسة إضافية في إطار مجال محدد تُقرره المؤسسة التعليمية(الأكاديمية) .

وفي ظل النظام السويدي الجديد تُعادل السنة الدراسية (الأكاديمية) الواحدة من الدراسات بدوام كامل ستين (٦٠) درجة من رصيد درجات بالتعليم العالي، بينما تعادل أربعين (٤٠) نقطة منً نقاط أرصدة الدرجات السويدية القديمة ستين (٦٠) درجة من رصيد درجات التعليم العالي الجديدة (وستين(٦٠) درجة من نظام نقل أرصدة الدرجات الأوروبي).

الدرجات المهنية :

تُمنَح الدرجات المهنية (yrkesexamen) عند استكمال برامج متباينة المدة الزمنية (من سنتين إلى خمس سنوات ونصف (٥,٥٠))، والتي تؤدي إلى العمل في مهنٍ محددة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: الطب، وطب الأسنان، وتدريب المعلمين، وبرامج هندسية مختلفة.

جدول (١):

نوع الدرجات المقدمة، ومدة البرامج :

أنماط درجات الدراسة الجامعية	المدة الزمنية للبرنامج	المدة الزمنية للبرنامج (بأرصدة التعليم العالي)
دبلوم	سنتان (ثمانون (٨٠) نقطة)	سنتان (مائة وعشرون (١٢٠) نقطة)
درجة البكالوريوس	ثلاث (٣) سنوات (مائة وعشرون (١٢٠) نقطة)	ثلاث (٣) سنوات (مائة وثمانون (١٨٠) نقطة)
درجة الماجستير	أربع (٤) سنوات (مائة وستون (١٦٠) نقطة)	أربع (٤) سنوات (مائتان وأربعون (٢٤٠) نقطة)
درجات مهنية	سنة إلى خمس سنوات ونصف (٥,٥٠) (أربعين (٤٠)- مائتين وعشرين(٢٢٠) نقطة)	سنة إلى خمس سنوات ونصف (٥,٥٠) (تسعين (٩٠)- ثلاثمائة (٣٠٠) نقطة)

٢. ٤ الالتحاق:

في عام ١٩٩٣م ألغت الحكومة مركزية قرارات القبول، ولأول مرة أصبح للمؤسسات الفردية حرية تحديد معايير الانتقاء الخاصة بها، أو تنسيق جهودها مع المؤسسات الأخرى من خلال وكالة مركزية، وفي الوقت ذاته تم منحها سلطة تحديد عدد الطلاب الذين يمكنها تسجيلهم، وعلى الرغم من أن تلك المؤسسات صارت مقيدة ولكن بشكل غير مباشر عن طريق صيغة القائمة والالتحاق بدافع التوقعات، إلا إنها كانت ما تزال حرة في قبول مزيد من الطلاب الممولين شريطة ضمان الجودة.

وقد شهدت تسعينيات القرن العشرين الميلادي أعداداً متزايدةً من المتقدمين للالتحاق ببرامج التعليم العالي، ونمواً أقل تكافؤاً في القدرة المادية؛ لاستيعابهم، وقد أثبتت آثار هذه التغيرات أهميتها، ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين الميلادي توفرت أماكن لنصف إجمالي المتقدمين تقريباً في برامج التعليم العالي، ومع ذلك انخفض هذا المعدل انخفاضاً كبيرًا في عام ١٩٩٨م إلى أكثر من (٤٠٪)، وفي عام ٢٠٠٦م ارتفعت نسبة المتقدمين المقبولين مرةً أخرى لتصل إلى (٥٥٪).

في عام ٢٠٠١م أصدر البرلمان مشروع قانون (التعليم العالي المفتوح) الذي تناول مجموعة كبيرة من السياسات العامة، وتشمل: الالتحاق، والتعليم مدى الحياة، والبرامج والدرجات الموجهة توجيهاً فنياً، وتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم العالي، والتوجيه، والإدارة[1]، وتمثلت القوة الدافعة الأساسة لمشروع القانون في توسيع التكليف، وإتاحة مجالات جديدة للتعليم العالي، حيث وضعت الأهداف بحيث يشرع (٥٠٪) من كل فئة مرحلة مختارة دراسات جامعية قبل سن خمس وعشرين (٢٥)، ولتوسيع نطاق التوظيف تم تعديل قانون التعليم العالي لتأسيس لجنة للتوظيف تكون مهمتها الأساسة، هي: تحفيز أنشطة التوظيف في الجامعات، والكليات الجامعية، فمن المقرر تكليف المؤسسات بوضع خطط عمل محلية من أجل توسيع التكليف، وتطوير مقررات دراسية تمهيدية للطلاب الوافدين الذين لم يفوا بمعايير القبول في برامج جامعية محددة، وهناك نص أخير في مشروع القانون يوفر للمؤسسات مرونة تطوير عمليات قبول جديدة وتنفيذها (لنسبة تصل إلى (١٠٪) من الوافدين الجدد).

يعد التوزيع العمري للوافدين الجدد من أكثر الاهتمامات الظاهرة المرتبطة بتلك الأرقام، ففي السنوات القليلة الأخيرة حاولت الحكومة جاهدةً زيادة عدد الوافدين الجدد في التعليم العالي القادمين مباشرةً من المدارس الثانوية، والآن يدخل نحو (٣٠٪) من خريجي المدارس الثانوية العليا التعليم الحالي قبل عمر خمس وعشرين (٢٥)، كما تزايدت المنافسة على أماكن الدراسة حتى أن الأعداد المتزايدة للطلاب (البالغين) المسجلين في النظام التعليمي (الأكاديمي)

(١) وزارة التعليم والعلوم ٢٠٠١م.

جاء على حساب المتقدمين الأصغر سناً، وعلى ذلك حددت الحكومة هدفاً لها يتمثل في زيادة عدد الخريجين من المدارس الثانوية العليا المسجلين قبل عمر خمس وعشرين (٢٥) إلى (٥٠٪).

شروط عامة:

في الوقت الحاضر يتطلب القبول في أي برنامج من برامج التعليم العالي الجامعي، أو العملات الدراسية أحادية المادة: أن يكون الطلاب المقبولين استكملوا أحد الأنماط المتعددة للمدارس الثانوية[١]، أو وصلوا إلى عمر خمس وعشرين (٢٥)، ولديهم خبرة عمل لا تقل عن أربع (٤) سنوات على الأقل بدوام جزئي (قاعدة ٤/٢٥)، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون كل الطلاب قد أحرزوا تقدماً في كلٍّ من اللغتين: السويدية، والإنجليزية على مستوى طالب في السنة الثانية من المدرسة الثانوية العليا.

تتحدد متطلبات قبول إضافية من أجل القبول في البرامج المتنوعة، وهي: شروط القبول الخاصة،و بصفة عامة تتصل هذه الشروط بالمعرفة المحصلة في دورة دراسية واحدة، أو عدة دورات دراسية في المدرسة الثانوية العليا، أو إلى الكفاءة المناظرة لها، ويتم تنظيم شروط القبول الخاصة في نظام يُشار إليه باسم (شروط القبول الموحدة)، وتضع الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي شرط القبول الموحدة للبرامج التي تؤدي إلى منح مؤهل مهني، باستثناء برامج الفنون الجميلة، وتُحدد مؤسسات التعليم العالي شروط القبول الموحدة للدورات الدراسية والبرامج التي لا تمنح أي مؤهلات مهنية.

الشروط الخاصة[٢]:

في جميع الحالات تقريباً لابد أن يفي الطلاب بالشروط الخاصة من أجل القبول، وبشكل عام تتصل هذه الشروط الخاصة بالمعرفة التي حصّلها في دورة دراسية واحدة، أو عدة دورات دراسية في المدرسة الثانوية العليا، أو إلى الكفاءة المناظرة لها، ويتم تنظيم شروط القبول الخاصة في نظام يُشار إليه باسم (شروط القبول الموحدة)، وأما الدرجات العلمية المهنية فإنه يتم وضع متطلبات قياسية تُحددها الوكالة القومية للتعليم العالي، وتُحدد مؤسسات التعليم العالي شروط القبول الموحدة للدورات الدراسية، والبرامج التي لا تمنح أي مؤهلات مهنية؛ ونظراً لأن الجامعات والكليات الجامعية المستقلة تستخدم معايير قبول فريدة خاصة بها لا توجد متطلبات محددة لها، وقد تشمل المعايير: درجات الطلاب من المدارس الثانوية العليا، وأنشطة العملات الدراسية

(١) تشمل المدارس الثانوية العليا، أو المدارس الثانوية للكبار، أو المدارس الثانوية الأجنبية، أو المدارس الثانوية الشعبية.

(٢) المصدر: (www.hsv.se) تم الاطلاع عليه يوم ٢٠٠٧/٠٥/١٣م.

السابقة المنجزة، وعينات الكتابة، والمقابلات الشخصية، واختبارات القبول المصممة خصيصاً، كما يستخدم اختبار استعداد قياسي (يُنظر: الجزء الآتي) استخداماً متكرراً مع الطلاب السويديين.

أما فيما يتعلق بالعملات الدراسية أحادية المادة، فيتقدم الطلاب مباشرةً للمؤسسة التي يرغبون في الالتحاق بها، وفيما يخص معظم البرامج الجامعية يتولى مكتب القبول القومي للتعليم العالي (Verket för högskolservice) مراجعة طلبات الالتحاق.

الاختبار السويدي للاستعداد الدراسي [1]:

بالإضافة إلى درجات الاختبار النهائي (أو مايعادلها) في المدرسة الثانوية العليا يوجد نمط آخر للتأهيل للتعليم العالي، وهو: الاختبار السويدي للاستعداد الدراسي (Högskoleprov)، والذي تم تصميمه بناءً على اختبار الاستعداد الدراسي الأكثر شهرةً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وُضِعَ هذا الاختبار غير الإلزامي الذي بدأ العمل به لأول مرة في عام ١٩٧٧م من أجل قبول المتقدمين الذين لم يتلقوا درجة من مدرسة ثانوية عليا، ولكنهم مؤهلون للقبول بموجب قاعدة (٤/٢٥)، ولكن منذ عام ١٩٩١-١٩٩٢م أصبح هذا الاختبار يُستخدم على نطاقٍ واسع بالاشتراك مع متوسطات نقاط درجات الطلاب في المدارس الثانوية العليا؛ لتحديد أهليتهم للتعليم العالي.

للاختبار -أيضاً- أثر مهم في اللوائح القومية التي تحكم عمليات القبول عندما يتجاوز عدد المتقدمين المؤهلين عدد الأماكن المتاحة، وفي مثل هذه الحالات تنص اللوائح على أنه لا بد أن يتم قبول ثُلث المتقدمين بناءً على درجاتهم المدرسية، بينما يتعين قبول ثُلث آخر وفقاً لنتائج درجات اختبار الاستعداد الدراسي الخاصة بهم، وقد كانت رغبة الحكومة في زيادة نسبة خريجي المدارس الثانوية العليا المسجلين والمقبولين في التعليم العالي (التي تمت مناقشتها سابقاً) هي ما تدفع عملية دمج هذا الاختبار في النظم القومية بصفة أساسة.

(١) المصدر: (www.hsv.se) تم الاطلاع عليه يوم ١٣/٠٥/٢٠٠٧م.

شكل (٢-١) :

عدد الوافدين الجدد في البرامج الجامعية :

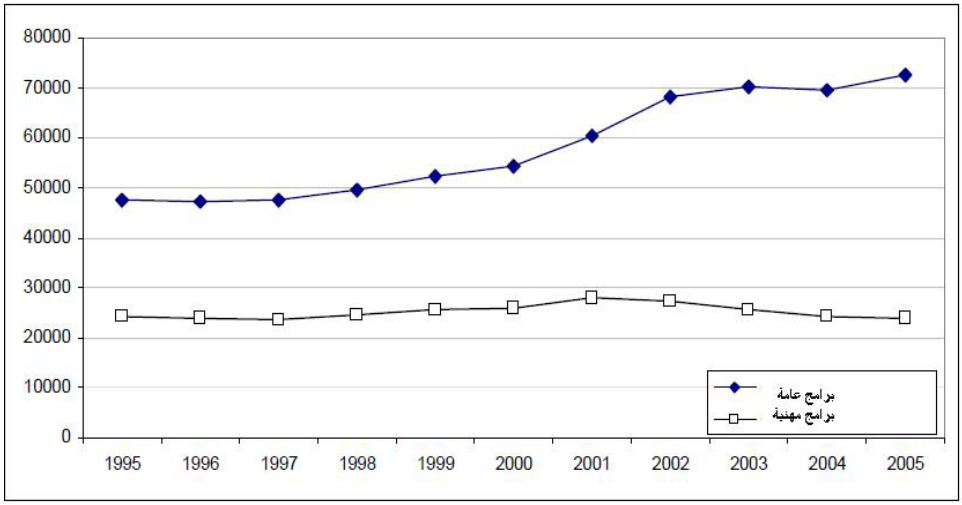

المصدر: برنامج الرقابة الدولي على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

٢. ٥ المشاركة :

يوضح الشكل (٢-٢) أن التسجيل في البرامج الجامعية استمر في التزايد حتى عام ٢٠٠٤م إلى أن تساوى التسجيل، وبدأ في الانخفاض، وقد كان التسجيل في البرامج العامة في العلوم الطبيعية، والعلوم الفنية، والصحة أقل تأثراً بهذا الانخفاض، بينما أظهرت برامج العلوم الإنسانية، والاقتصاديات (أكبر نظم المعرفة) انخفاضاً حاداً، وأظهرت البرامج المهنية في الصحة، والعلوم، والخدمات الاجتماعية تزايداً ثابتاً، بينما كانت العلوم الطبيعية، والعلوم التقنية هما الأكبر خسارةً (يُنظر: الجدول ٨-٢).

شكل (٢-٢) :

التسجيل في البرامج الجامعية :

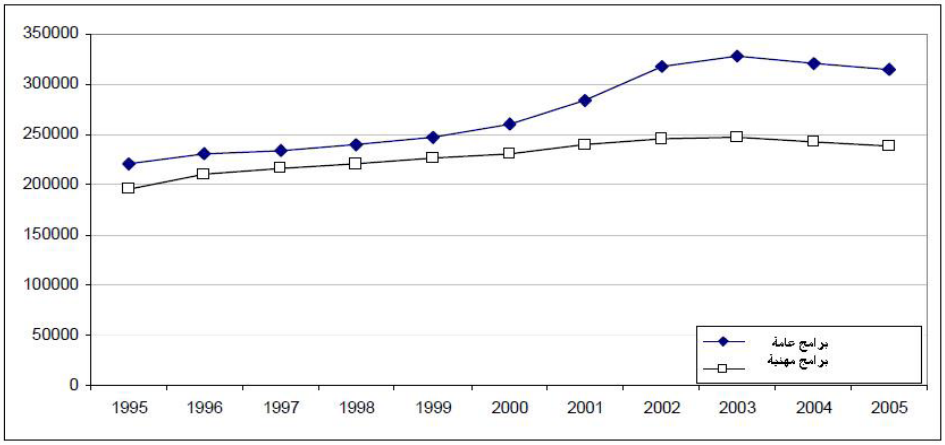

المصدر: برنامج الرقابة الدولي على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

مشاركة الكبار في التعليم العالي:

استُحدِثت لأول مرة نظم القبول الخاصة للأفراد البالغين خمسة وعشرين (٢٥) عاماً أو أكثر ممن لديهم خبرة عمل في عام ١٩٧٠م، وقد تم تصميم هذه النظم لزيادة الفرص التعليمية (الأكاديمية) لأجيال الطلاب الذين لم يتمكنوا من الانتفاع من التوسع في نظام المدارس الثانوية العليا، وبتأسيس قاعدة (٤/٢٥)، وتحديد نسبة مئوية لأماكن الدراسة المتاحة للمتقدمين من الكبار، تمكن المشرعون من الحفاظ على الشمول في التعليم العالي حتى في مواجهة التغيرات الهيكلية المهمة في النظام بأكمله.

ونتج عن ذلك حدوث زيادة ملحوظة بين إجمالي عدد طلاب التعليم العالي لصالح الطلاب البالغين الذين تتفاوت لديهم مستوى التجربة الحياتية، والمهنية، ومع ذلك لم يرتفع إجمالي عدد الطلاب في نظام التعليم العالي، وكانت النتيجة المترقبة هي أن يصبح القبول في التعليم العالي أكثر تنافسية على نحوٍ متزايد بالنسبة للشباب الأصغر سناً، كما طرأ تعديل في متطلبات القبول، وذلك نتيجة للقلق بشأن اختلال التوازن المتزايد؛ لتعزيز تزايد الوافدين الجدد من المدارس الثانوية العليا مباشرةً، وأما معيار الخبرة فقد حظي بمقدار أقل من الاهتمام، حيث أصبح بإمكان طلاب المدارس الثانوية العليا تلقي الاختبار السويدي للاستعداد الدراسي؛ نتيجة لذلك استمرت أعداد الوافدين الجدد على التعليم العالي ممن تزيد أعمارهم على خمسة وعشرين (٢٥) عاماً في التزايد طوال تسعينيات القرن العشرين الميلادي، وعلى الرغم من أن هذه الزيادة كانت بمعدل

أبطأ بكثير، وتمثلت بصفة أساسة في الزيادة في أعداد الإناث الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة وعشرين (٢٥) وخمسة وثلاثين (٣٥) عاماً[١].

في الوقت الذي تزداد فيه النسبة المئوية للوافدين الجدد للتعليم العالي من طلاب التعليم الثانوي العالي؛ فإن السويد اليوم ما زالت تُسجل نسبة عالية نسبياً من الطلاب الكبار في التعليم العالي، أما فيما يتعلق بالوافدين الجدد؛ فإن واحداً من بين كل ثلاثة (٣) طلاب جدد في التعليم العالي يبلغ عمره خمسة وعشرين (٢٥) عاماً على الأقل بينما يبلغ عمر (١٨٪) منهم ثلاثين (٣٠) عاماً على الأقل، وقد تذبذبت هذه النسبة خلال المدة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٥م تذبذباً طفيفاً (في مطلع القرن كانت النسب المئوية أعلى قليلاً: (٣٥٪) و(٢٢٪))، وفيما يتعلق بالتسجيل كانت النسب المئوية أعلى بكثير، ففي عام ٢٠٠٥م كان (٥٦٪) من إجمالي الطلاب ممن يبلغون خمسة وعشرين (٢٥) عاماً على الأقل، بينما كان (٣٤٪) منهم (٣٠٪) في عمر عام على الأقلم وفي عام ١٩٩٥م كانت هذه النسب المئوية أدنى من ذلك ((٥٠٪) و(٢٩٪)) وتزايدت بثبات منذ ذلك الوقت.

٢. ٦ التخرج

تزايد عدد الخريجين من البرامج الجامعية على نحو ثابت أثناء العقد الممتد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥م، وتجلى هذا التزايد بأقوى صوره في برامج الماجستير (magister-programmes)، التي تفوقت على برامج المرشحين (kandidat programmes) باعتبارها برنامج عام رئيس.

أما في برنامج المرشحين (kandidat programme) فقد كان عدد الخريجين في العلوم الاجتماعية (نظام المعرفة الأكبر)، والعلوم الإنسانية والعلوم الفنية هو الأعلى، بينما لم يزد عدد الخريجين في العلوم الطبيعية.

يأتي معظم خريجو برنامج الماجستير (magister programme) من فرعي: الاقتصاد، والعلوم الاجتماعية اللذان يعدان أكثر التخصصات نمواً، ومن الجدير بالملاحظة أن معدل التخرج من العلوم الطبيعية تساوى في عام ٢٠٠٤م، بينما ارتفع معدل التخرج من العلوم الاجتماعية ارتفاعاً كبيراً بعد عام ٢٠٠٣م، وتعد العلوم الاجتماعية هي نظام المعرفة الأقوى والأكثر تزايداً في الدبلومات (Hogskoleexamen)، وتتمثل نظم المعرفة الأساسة في البرامج المهنية في العلوم الاجتماعية والعلوم التقنية والصحية، أما ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية فقد انخفض عدد الدفعات المتخرجة منها في أواخر تسعينات القرن العشرين الميلادي، لكنه عاد ليرتفع بقوة بعد مطلع القرن الميلادي، وقد ظل التخرج من العلوم التقنية شبه مستقر منذ عام ٢٠٠٠م (يُنظر: كذلك الجدول٨-٣).

(١) الإحصائيات السويدية ٢٠٠١م.

شكل (٢-٣)

خريجو البرامج الجامعية:

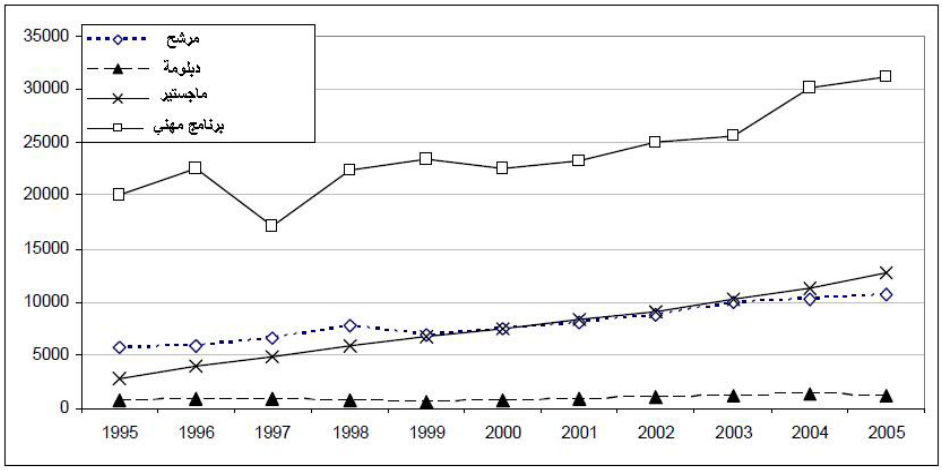

المصدر: برنامج الرقابة الدولي على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

٢. ٧ الدراسات العليا:

اكتسبت مختلف مؤسسات التعليم العالي في وقتنا الحالي حق منح درجات الدراسات العليا، فيحق لكافة الجامعات منح درجات الدراسات العليا، ويعد ذلك هو ما يميز الجامعات عن الكليات الجامعية التي لا تتمتع بهذا الحق بصفة عامة ، وقد تم تطبيق نظم جديدة مؤخراً لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم درجات دراسات عليا، على سبيل المثال: فيمكن للكليات الجامعية أن تخضع للقياس والتقويم؛ لكي تتم ترقيتها إلى وضع جامعة كاملة (أي : السماح لها بمنح درجات تخرج)، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تمنح الحكومة الكليات الجامعية الحق في الاشتراك في (مجالات بحث) معينة، وفي ظل هذه الظروف تعطي الحكومة الكليات الجامعية الحق -أيضاً- في منح درجات دراسات عليا في مجال البحث.

٢. ٧. ١ هيكل الدرجات العلمية:

يمكن للطلاب اختيار نمط من أحد نمطي الدرجات العلمية، وهي:

درجة الليسانس: تبلغ مدة الدراسة بها عامين تقريباً، ويتطلب الحصول على هذه الدرجة العلمية من الطلاب إتمام ثمانين (٨٠) نقطة دراسية؛ على أن تكون ثلاثون (٣٠) إلى أربعين (٤٠) منها في مهام العملة الدراسية، بينما يتم جمع باقي الدرجات في البحث الذي يبلغ مداه في

الرسالة العلمية، وقد يستكمل حامل الدرجة العلمية دراسته من خلال برنامج الدكتوراه، ودرجة الدكتوراه: تبلغ مدة الدراسة بها أربع (٤) سنوات بشكل مبدئي، ويتطلب الحصول على هذه والدرجة العلمية إتمام مائة وستين (١٦٠) نقطة دراسية بنجاح؛ تأتي أربعون (٤٠) إلى ثمانين (٨٠) نقطة منها تقريباً من مهام العملة الدراسية، بينما تأتي النقاط المتبقية في شكل بحوث تبلغ ذروتها في الرسالة العلمية.

وعلى الرغم من أن إتمام درجة الدكتوراه في الأساس يستغرق أربع (٤) سنوات، فإن متوسط مدة الدراسة يتراوح ما بين ست (٦) إلى سبع (٧) سنوات، ويميل الطلاب في مجالات مثل: العلوم، والطب، والزراعة إلى استغراق ست (٦) سنوات تقريباً، بينما يبلغ متوسط المدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ما يقرب من عشر (١٠) سنوات.

تتكون برامج الليسانس والدكتوراه من: دورات دراسية، وحلقات بحث، ويتفق الطلاب والمشرفون عليهم على خطة دراسية، وموضوع للبحث، أو للرسالة العلمية أثناء العام الأول من البرنامج، والذي يجب أن يعتمده القسم الرئيس الذي يتبع له الطالب - عادةً -، ويشمل النصف الأول من نوعي البرامج دورة دراسية تتبعها الأبحاث الخاصة بالرسالة العلمية، ولم تكن درجة الليسانس تُمنح بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٨م بعد الإصلاحات التي تم تقديمها عام ١٩٦٩م، والتي دمجت كافة الدراسات العليا على أمل إنشاء درجة تعليمية (أكاديمية) معادلة لدرجة الدكتوراه الأمريكية، وبعد عام ١٩٨٠م حصلت الجامعات مرةً أخرى على تصريح بإعادة تقديم درجة الليسانس باعتباره (خطوة) في طريق نيل الدرجة العلمية، وتُمنح درجة الليسانس عند إتمام نصف متطلبات درجة الدكتوراه.

٢. ٧. ٢ الالتحاق:

يتم اتخاذ قرارات القبول مشتملة على الأعداد التي يتم تسجيلها، ودرجة الانتقاء على مستوى الأقسام، لكن بصفة عامة ينبغي أن يكون الأفراد الراغبين في التسجيل في برامج الدراسات العليا حاصلين على درجة جامعية بنقاط دراسية جامعية تبلغ مائة وعشرين (١٢٠) نقطة على الأقل في نفس مقرر التخرج المقصود، وقد تفرض مجالس الكليات المختلفة متطلبات إضافية، بناءً على النظام التعليمي (الأكاديمي)، ونظم معينة.

من الصعب وضع أرقام دقيقة عن عدد طلاب الدراسات العليا المسجلين؛ والسبب في ذلك توقف عدد كثير من الطلاب عن برامجهم ثم العودة إليها من جديد في وقت لاحق، وتشير أحدث التقديرات أن (١٠٪) على الأقل من مجموع الثمانية عشر ألف (١٨,٠٠٠) طالب الواردين في التقرير يُكرسون أوقاتهم للدراسات العليا، وفي هذا الصدد يسهل أخذ مؤشرين آخرين بدلاً من

ذلك بعين الاعتبار، وهما: (١) التسجيل السنوي الجديد، و(٢) الدرجات العلمية الممنوحة.

استمرت التسجيل الجديد في برامج الدراسات العليا في الانخفاض بعد بلوغها القمة في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، وكان هذا الرقم (حتى أثناء بلوغه القمة في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م) أقل بصورة ملحوظة من التسجيل الذي يسبق عام ١٩٩٨م، حيث فرضت الحكومة في ذلك العام نظم تُلزم الطلاب الخريجين بتأمين الموارد المالية لدراساتهم قبل التسجيل؛ نتيجة لذلك وبينما وصل عدد الوافدين الجدد إلى مستويات قياسية في عام ١٩٩٧-١٩٩٨م (٤,٠٠٠) تقريباً، وانخفض هذا الرقم بنحو (٢٥٪) خلال عام واحد.

لسنوات عديدة استمر الارتفاع في عدد درجات الدكتوراه الممنوحة، وتضاعف هذا الرقم في أكثر من عشر (١٠) سنوات، أما في وقتنا الحاضر فقد بدأت هذه الزيادة في التساوي، ومن المتوقع أن يتسبب الانخفاض في عدد المسجلين حديثاً في برامج الدراسات العليا في السنوات الأخيرة إلى انخفاض عدد درجات الدكتوراه الممنوحة على مدار السنوات القليلة القادمة.

في عام ٢٠٠٥م بلغ إجمالي درجات الدكتوراه الممنوحة ألفين وسبعمائة (٢,٧٠٠)، بالإضافة إلى ذلك تم -أيضاً- منح ما يزيد على ألف ومائة (١,١٠٠) درجة ليسانس، ويعني ذلك أن إجمالي عدد الأفراد الذين حصلوا على مؤهلات بحثية يبلغ نحو ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠) كل عام؛ نظراً لأن بعض هؤلاء الذين تم منحهم درجة الدكتوراه هم من الحاصلين على درجات الليسانس، ويمثل عدد الحاصلين على مؤهلات بحثية نحو (٣٪) من العينة العمرية المختارة الأمر الذي يضع السويد في مقدمة الدول فيما يتعلق بحجم برامج الدراسات العليا بالنسبة إلى عدد السكان[١].

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

شكل (٢-٤) :

خريجو الدراسات العليا :

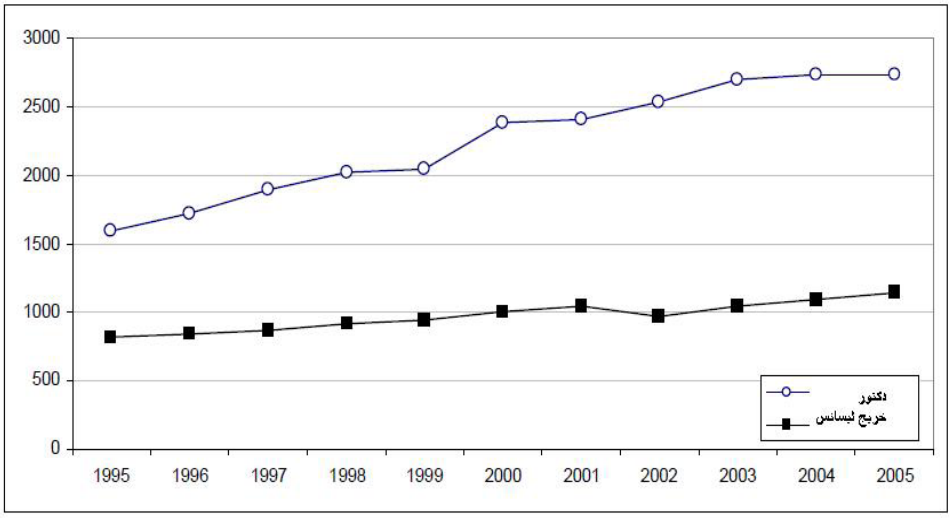

المصدر: البرنامج الدولي للرقابة على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

على الرغم من استمرار الفجوة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالمسجلين الجدد، غير أنه يمكن أن نعزي معظم الزيادة الكلية للتسجيل في تسعينيات القرن العشرين الميلادي إلى زيادة عدد النساء الملتحقات بالدراسات العليا؛ ففي عام ١٩٩٠-١٩٩١م كان ثُلثا الوافدين الجدد من الرجال (٦٦٪). وفي عام ٢٠٠١م انخفضت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً لتصل إلى أقل من (٥٥٪)، وفي عام ٢٠٠٥م أصبحت النسبة متوازنة، وبينما تتفاوت نسب المشاركة بين الجنسين في التخصصات المختلفة يظهر الخلل بوضوح في تخصص الهندسة على وجه الخصوص، حيث تبلغ فيه نسبة الخريجين من الذكور فيه (٧١٪)، ولكن في كل التخصصات الأخرى لم يتحكم أي من الجنسين في أكثر من (٦٠٪) من كافة التسجيل، وحتى في مجال الطب حيث فاق النساء الرجال عدداً، فقد هيمنت النساء على أقل من (٦٠٪) من التسجيل في الكليات الطبية الجديدة[١].

كما بُذِلَت الجهود؛ لتعزيز فرص الالتحاق بالدراسات العليا عن طريق تأسيس مجموعة من مدارس الخريجين، والتي يتمثل الغرض من إنشائها في تشجيع التكليف الجديد، بالإضافة إلى تطوير الدراسات العليا، وتعزيز التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة، ورفع قدرة قطاع التعليم العالي على إجراء الأبحاث، وتُركز كل مدرسة جهودها في مجال معين محدد، حيث تُقسَّم

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

المسؤوليات بين جامعة مضيفة، وعدد من المؤسسات المشاركة، وقد أسست الحكومة ست عشرة (١٦) مدرسة من مدارس الخريجين، كما أن هناك -أيضاً- عدد من مدارس الخريجين الأخرى التي تتلقى تمويلاً بديلاً، وتوفر مدارس الخريجين عدداً من المقررات المختلفة.

٢. ٨ الموظفون:

يمكن تقسيم أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي السويدي إلى الأقسام الآتية:

- أستاذ جامعي (Professor) (ويشمل الأستاذ الزائر).
- محاضر أول (Lektor) (ويشمل المحاضر الأول الزائر).
- المحاضر (Adjunkt) (ويشمل المحاضر الزائر).
- مساعد باحث (Forskarassistent) (زميل بحث حاصل على الدكتوراه).
- مدرس بدوام جزئي (Timlärare).
- مدرس زائر (Gästlärare).

علاوةً على ذلك ظهرت وظيفة محاضر أول زميل (Biträdande lector) في عام ٢٠٠١م، وهناك قسم آخر من الموظفين، وهو: (العاملين بالتدريس والبحث) (تشمل على سبيل المثال: وظائف البحث المؤقتة)، والموظفين التقنيين والإداريين الذين تشمل مهامهم: البحث بصفة أساسة، وكثيراً ما تُسند إلى طلاب مرحلة الدكتوراه بعض مهام التدريس[١].

في عام ١٩٩٣م استُحدث مسميان وظيفيان، هما: أستاذ جامعي زميل، وأستاذ جامعي مساعد؛ ليتوسطا درجتي: الأستاذ الجامعي، والمحاضر، وعلى الرغم من أن الأستاذ الجامعي يتحمل مسؤولية التدريس والبحث، فإنه دائماً ما يقضي جزءاً كبيراً من وقته في البحث، أو في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، ومن ناحية أخرى فإن المحاضر الأول لديه مهام أكثر توازناً موزعة بين التدريس والبحث، بينما تقتصر مهام مساعد الباحث على المشاركة في الأبحاث، ولا يُشترط الحصول على درجة الدكتوراه إلا في: وظائف الأستاذ، والمحاضر الأول ومساعد الباحث، أما الوظائف الأخرى فهي تعتمد على التدريس اعتماداً كبيراً، ولا تتطلب بصفة عامة أكثر من: الكفاءة المثبتة في التدريس، ودرجة البكالوريوس، ويتم تعيين كافة وظائف أعضاء هيئة التدريس بعقود إما لمدة سنة واحدة أو لمدة ثلاث (٣) سنوات (باستثناء زملاء البحث الحاصلين على الدكتوراه)، ومن المفترض نظرياً أن يوجه طلاب الدراسات العليا جُل اهتمامهم للدراسة، إلا أنهم قد يشاركون في وظائف المساعدة المختلفة، وتقتصر كافة وظائف المساعدة على ما لا يزيد عن

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

(٥٠٪) من وقت عملِ الطلاب[١]، وتتمتع المؤسسات -أيضاً- بسلطة إنشاء أستاذيات دائمة وغير دائمة؛ نتيجة لذلك أُنشئت العديد من الأستاذيات الجديدة الدائمة، وقصيرة المدى في مجالات، مثل: الهندسة، والعلوم الطبيعية، والطب، وتتنوع مصادر التمويل لهذه الوظائف، حيث تأتي بعض الأموال من ميزانيات المؤسسات، بينما يأتي البعض الآخر من مصادر خارجية.

طُبقت قواعد جديدة فيما يتعلق بالتوظيف والتكليف وترقية العاملين بالتدريس، وعلى وجه التحديد تم إضفاء صفة الرسمية على الأولويات المتعلقة بالنوع (الذكور والإناث) في مرسوم التعليم العالي؛ لتكليف المزيد من النساء بمناصب تعليمية (أكاديمية)، بالإضافة إلى ذلك يتم الآن تنفيذ قواعد جديدة للترقيات تمنح المزيد من الأهمية لمهارات التدريس في عملية الترقية، وعلاوةً على ذلك تنص قواعد أخرى تم سنها حديثاً بأنه يجب تعيين بعض أعضاء هيئة التدريس، وخاصةً تعيين كبار المحاضرين الذين يفون بمتطلبات درجة الأستاذية بوظيفة أستاذ[٢]، كما تم التأكيد بشدة على مهارات التدريس لمعلمي التعليم العالي في التعيين والترقية، وفي عام ٢٠٠١م قررت الحكومة أن كافة المحاضرين الأعلى والناشئين المعينين في وظائف دائمة لابد لهم من الحصول على تدريب تربوي أساس، والذي يصبح إلزامياً على طلاب الدكتوراه -أيضاً-[٣].

يتضح جلياً في الشكل (٢-٥) أن الارتفاع السنوي في إجمالي العاملين بنظام الدوام الكامل يعزو بصورة كبيرة إلى الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس، على عكس العاملين غير التعليميين (غير الأكاديميين)، وأثناء عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م، استمر الانخفاض في أعداد الموظفين في التعليم العالي، والذي كان قد بدأ في عام ٢٠٠٤م، وقد كان هذا الانخفاض في أعداد العاملين في السنة السابقة هو الانخفاض الأول منذ عام ١٩٩٠م، ومقارنةً بأعداد العاملين في عام ٢٠٠٣م فقد انخفض العدد بنسبة (٤,٥٠٪)، وفي عام ٢٠٠٥م كانت الانخفاضات في معظم أقسام العاملين، والمدرسين الضيوف، والمدرسين بدوام جزئي هي: الانخفاضات الأكبر، وقد استثني من ذلك الأساتذة، حيث ارتفع عدد هذه المجموعة بنسبة (٢٪) عند حسابهم فيما يتعلق بوظائف الدوام الكامل وظلت أعدادهم ثابتة في عام ٢٠٠٦م[٤].

(١) وزارة التعليم والعلوم ١٩٩٢م.

(٢) وزارة التعليم والعلوم ١٩٩٢م.

(٣) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

(٤) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket)٢٠٠٦م.

شكل (٢-٥) :

العاملون في التعليم العالي السويدي، نظام الدوام الكامل:

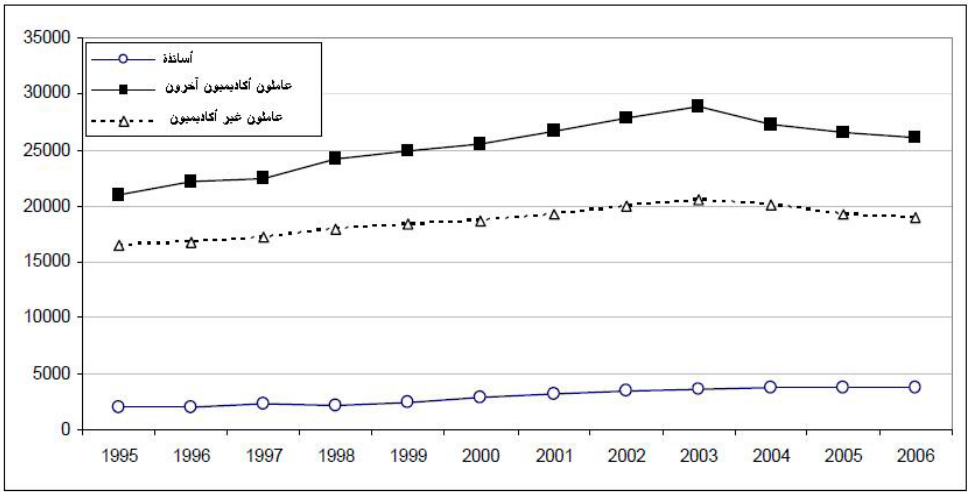

المصدر: البرنامج الدولي للرقابة على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

شكل (٢-٦) :

نسبة الإناث من إجمالي العاملين في التعليم العالي السويدي :

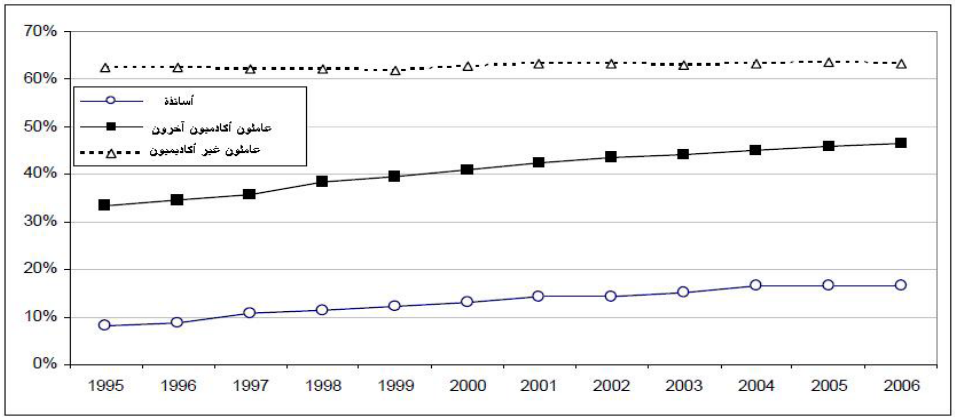

المصدر: البرنامج الدولي للرقابة على التعليم العالي ٢٠٠٧م.

إن ما لا يبينه الشكل (٢-٥) هو أن الزيادة في أعداد الطلاب تجاوزت بشكل مستمر الزيادة في أعداد المدرسين، وعليه: استمرت النسبة بين الطالب و المدرس في الارتفاع، وبين عامي ١٩٩٤-

١٩٩٥م و٢٠٠١م كانت الزيادة في أعداد طلاب نظام الدوام الكامل ضعف أعداد المدرسين، ويبدو ذلك مهماً لأمرين اثنين، الأول: هو تزايد نسبة المدرسين والباحثين المقرر تقاعدهم في السنوات القادمة بسرعة كبيرة، وثانيهما: هو أن التوسع المترقب للعينات الأصغر سناً المختارة سوف يتطلب زيادة في عدد المدرسين، بالإضافة إلى هدف السياسة الذي يتمثل في أن يبدأ (٥٠٪) من كل مجموعة مختارة لدراسات التعليم العالي في عمر خمسة وعشرين (٢٥) عاماً، وإن ما يثير قلق واضعي سياسات التعليم العالي هو أنه من غير المتوقع أن يواجه عدد المسجلين الجدد زيادات قد ينتج عنها عجز كبير في التدريس في السنوات القادمة[١]، ويبدو أن هذه المشكلة غدت أقل إلحاحاً؛ لأنه وفقاً للتحليلات التي أُجريت في عام ٢٠٠٣م لن تكون هناك مخاطرة بحدوث عجز شامل في هيئة التدريس[٢].

ما زال عدد أعضاء هيئة التدريس من الذكور أكثر من الإناث، والأمر الذي ينطبق بصورة كبيرة على الأساتذة الجامعيين من الإناث أن هناك أستاذة جامعية واحدة فقط من كل ستة (٦) أساتذة جامعيين من الذكور، ولكن الموقف شهد تحسناً فعلياً على الرغم من أنه كان مستقراً في السنوات الأخيرة، وأما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس الآخرين فيعد الموقف أكثر توازناً وما يزال يتحسن، وعلى نحو تقليدي فتعد مشاركة الإناث بين العاملين غير التعليميين (غير الأكاديميين) أعلى من مشاركة الذكور، حيث لم يتغير هذا الموقف في مرحلة السنوات العشر (١٠) التي تم استعراضها.

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٢م.

(٢) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي ٢٠٠٦م.

٣- النواحي المالية :

٣. النواحي المالية:

٣. ١ مدخل:

بلغ إجمالي إيرادات مؤسسات التعليم العالي في السويد (٤٤,٨) مليار كرونا سويدي في عام ٢٠٠٥م، حيث جاءت الغالبية العظمى من هذه الإيرادات من المخصصات الحكومية المباشرة، ومن أموال عامة أخرى، ويتضح ذلك على وجه الخصوص في حالة البرامج الدراسية الجامعية، حيث يبلغ التمويل الحكومي المباشر (٨٧٪) من التمويل، وتأتي نسبة (٨٪) من مصادر تمويل عام أخرى، وقد بلغ إجمالي تكاليف عمليات تشغيل مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٥م مبلغ (٤٤,٦) مليار كرونا سويدي بما يعادل (١,٦٧٪) من إجمالي الناتج المحلي للسويد، ومع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي (على الرغم من عدم وجود أي نمو في قطاع التعليم العالي) انخفضت النسبة التي تُعادلها هذه التكاليف للسنة الثالثة على التوالي، وما زالت على نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠١م، ومع ذلك ارتفعت حصة إجمالي الناتج المحلي المخصصة لقطاع التعليم العالي.

كما أن إجمالي النفقات في قطاع التعليم العالي يشمل التكاليف الخاصة بالمساعدات المالية للطلاب والعمليات الخاصة بعدد من الوكالات المركزية، حيث بلغت تكاليف المساعدات الدراسية المالية في عام ٢٠٠٥م مبلغ (١١) مليار كرونا سويدي، بينما بلغت تكاليف الوكالات المركزية (٦٨٠) مليون كرونا سويدي، مما يعنى أن إجمالي النفقات في قطاع التعليم العالي بلغ (٥٦,٣) مليار كرونا سويدي[١].

ووفقاً لمخطط التمويل الحالي تسيطر الحكومة على جزء محدود فقط فيما يتعلق بالإشراف المباشر على التوزيع الداخلي للموارد الحكومية في المؤسسات المستقلة، حيث يتم توزيع التمويل اعتماداً على صيغ ومخصصات تمويل موجهة للتسجيل للأبحاث الأساسة، ومن ثم فإن هناك حداً للرقابة الحكومية أو التوجيه الحكومي، بما يتضمن أولويات بحث معينة، ويراقب المبلغ الكلي؛ لتمويل البحث والتنمية في الكليات، وباختصار: فقد تغيرت آليات التمويل المؤسسي تغيراً كبيراً منذ سبعينيات القرن العشرين الميلادي، وقد منح الهيكل اللامركزي السلطات المحلية الكثير من مسؤولية تخصيص التمويل العام كما عمل على تحويل العمل المركزي للحكومة من التخطيط إلى التقويم.

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

٣. ٢ التمويل المؤسسي:

على مر التأريخ كان تمويل التعليم العالي في السويد تمويلاً مركزياً، حيث كان ينتقل من الحكومة المركزية إلى المؤسسات من خلال مخصصات ميزانية البنود الخطية اعتماداً على أهداف موجهة للموارد المدخلة وجهود التخطيط التفصيلية، كما أدت جهود الإصلاح في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨م إلى إلغاء مركزية جزء كبير من عملية صنع القرارات المالية في قطاع التعليم العالي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المؤسسات حرة بشكلٍ عام في تحديد نظم التخصيص الداخلي الخاصة بها.

وقد كان الانتقال من تمويل: (جانب الإمداد) إلى تمويل: (موجه من الطلب) أحد التغيرات المهمة الأخرى، فقبل عام ١٩٩٣م كانت تجري عملية تحديد للبرامج وعدد الطلاب المقبولين مقدماً (أي: استخدام نظام العدد المسموح به من الطلاب (numerus clauses)) ، كما كان هناك تحديد للتمويل مقدماً، لكن مع الإصلاحات تحدد الحد الأدنى للتسجيل كما تم وضع خطوط إرشادية للدرجات بالإضافة إلى الحد الأقصى لمخصصات التمويل لكل طالب معادل بدوام كامل، وأدى ذلك من حيث المبدأ إلى ربط التمويل بالتخرج الناجح للطلاب، وبمدى قدرة هذه البرامج على جذب الطلاب للتسجيل فيها (أي: جعل العملات الدراسية أكثر شعبية للطلاب).

في الوقت الحالي تتلقى مؤسسات التعليم العالي التمويل (يُشار إليه باسم (تخصيص تعليمي)) كل ثلاث (٣) سنوات، ويعتمد التمويل المخصص على كل من المدخلات والمعايير القائمة على الأداء، ويوضع حد أدنى لأعداد الدرجات في نظم المعرفة المختلفة، كما يتم -أيضاً- تحديد أهداف معينة، مثل: زيادة أو تقليل أعداد الطلاب في مجالات معينة، وتُحدد الحكومة القومية تعريفة التمويل التزايدية لكل طالب معادل بدوامٍ كامل، ولقياساتٍ الأداء سنوياً كما يتم تحديدها في ميزانيتها السنوية.

يأتي التمويل الخاص بالأبحاث، والدراسات العليا (بالإضافة إلى المحافظة على رأس المال) من المنح الخاصة، ويتم تحديده لكل مؤسسة على حدة، وبدلاً من التمويل المباشر لكليات معينة يتم تخصيص التمويل الحكومي لكل مؤسسة عبر أربعة (٤) مجالات عامة للبحث، وهي: (١) العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، و(٢) الطب، و(٣) العلوم الطبيعية، و(٤) التكنولوجيا، وبصفة عامة تتمتع المؤسسات بحرية كبيرة في توزيع هذه الأموال داخلياً على الرغم من ارتباطها ببعض الشروط العامة، من ذلك: تحديد حد أدنى للنسبة المئوية للتمويل الذي يجب استخدامه للدراسات العليا.

عند جمع التمويل في هذه المجالات الثلاثة (٣) الشاملة معاً: (التعليم الجامعي، وتعليم الخريجين، والبحث الأساس) نجد أنه يُشكل حوالي (٦٠٪) من إجمالي موارد كل مؤسسة، بينما تأتي الموارد المتبقية في الغالب من خلال مجالس البحث المختلفة، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص.

من الواضح أن الدراسة الموجزة التي تم استعراضها وتقديمها لا توضح مدى التعقيد الذي يواجهه توزيع التمويل، ويتناول الجزء الآتي بمزيدٍ من التفصيل الآلية الفعلية المستخدمة في تمويل التعليم العالي الجامعي، كما سيتم عرض مناقشة أكثر تفصيلاً لمسألة تمويل الأبحاث، والتدريب على الدراسات العليا في الجزء الخاص بالبنية التحتية للبحث في هذا التقرير.

تمويل التعليم الجامعي:

تُحسب المنحة التعليمية بناءً على عاملين اثنين ، أولهما: يتعلق بعدد الطلاب المسجلين، ومن ثم يمكن أن يختلف قرار المنح العام بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى، أما العامل الآخر: فيعتمد على رصيد الدرجات الدراسية التي يحققها الطلاب (وعليه: فإنه يرتبط بعدد الطلاب النشطين في مؤسسة معينة) ، ويمثل هذان المكونان (٤٠٪) و(٦٠٪) تقريباً على التوالي.

تأخذ صيغة التمويل الاختلافات بين تكلفة تدريس المقررات المختلفة بعين الاعتبار، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم (٢) حيث يُبين العمود الأول من الأرقام تعريفة التمويل القائمة على تسجيل الطلاب، بينما يُبين العمود الثاني: تكلفة الأداء، وتعتمد حسابات العمود الأول على كل من النفقات العامة ونفقات التدريس المباشر.

جدول (٢) :

تعريفة التسجيل، والأداء للمجالات التعليمية (الأكاديمية) المختلفة (باليورو) ٢٠٠٢م:

المجال التعليمي (الأكاديمي)	المبلغ المدفوع لكل طالب نظامي	المبلغ المدفوع لمعادل الأداء السنوي	القيمة
العلوم الإنسانية، وغيرها	١٧,٢١٧	١٦,٩٥٨	١.٠
العلوم، التكنولوجيا	٤٣,٤٣١	٣٧,٤٢١	٢.٤
الصيدلة، وعلم العقاقير	٤٣,٤٣١	٣٧,٤٢١	٢.٤
علم الأسنان	٤٨,٢٤١	٤١,٧٨٣	٢.٦
الطب	٣٩,٨٩٣	٤٦,٤٧١	٢.٥
التمريض	٥٣,٩٠٨	٦٥,٥٧٢	٣.٥
التعليم	٣١,٤٩٠	٣٧,٠٨٦	٢.٠
مجالات أخرى	٣٦,٤٤١	٢٩,٦٠٢	١.٩
التصميم	١٢٨,٥٨٣	٧٨,٣٤٢	٦.١
الفن	١٨٢,٥٤٧	٧٨,٣٧٢	٧.٦
الموسيقى	١١٠,٩٣٢	٧٠,١٤١	٥.٣
الأوبرا	٢٦٤,٣٦٤	١٥٨,١٤٦	١٢.٤
المسرح	٢٥٥,٦٣٥	١٢٧,٣٢٩	١١.٢
الإعلام	٢٦٠,٨٧٤	٢٠٨,٩٧١	١٣.٧
الرقص	١٧٩,٧٨٨	٩٩,٣٤٣	٨.٢
التربية البدنية، والرياضة	٩٣,٦٨٨	٤٣,٣٥٦	٤.٠

٣. ٣ دعم الطلاب، والأقساط الدراسية:

٣. ٣. ١ دعم الطلاب الجامعيين[١]:

يتكون مخطط (المساعدات الدراسية) الحالي من منحة دراسية، وقرض طلابي لكل من الطلاب: النظاميين، وغير النظاميين.

وعلى الرغم من أن إجمالي المبلغ الممنوح لا يأخذ في اعتباره دخل الوالدين أو الزوج، إلا إنه يمكن أن ينخفض اعتماداً على دخل الطالب نفسه إذا كان أكثر من قيمة المنحة الحكومية، وتعتمد قيمة المنحة الحكومية على عدد الأسابيع التي يتلقى فيها الطالب معونة الطلاب خلال نصف سنة شمسية، وكلما زادت الأسابيع التي يحصل فيها الطالب على معونة الطلاب انخفضت قيمة المنحة، والعكس صحيح، ويُسمح للطالب بأن يكون له دخل أعلى إذا تقدم من أجل الحصول على مدة أقل من الأسابيع للحصول على معونة الطلاب.

بلغ إجمالي (المنحة والقرض) ما يمكن أن يحصل عليه الطالب (١،٨٤١) كرونا سويدي (١٩٧ يورو[٢]) أسبوعياً في عام ٢٠٠٦م لدراسات النظامية، وتتكون معونة الطلاب من: منحة معفاة من الضريبة، وقرض يتم سداده بفائدة.

هناك نوعان من المنح الدراسية للطلاب، وهما: منحة مستوى أساس، ومنحة ذات مستوى أعلى للطلاب الذين لهم أولوية خاصة، وقد تم رفع منحة المستوى الأساس من (٢٧,٨٪) من إجمالي المخصص في النظام القديم إلى (٣٤,٥٪)، وتم تخصيص منحة المستوى الأعلى بصفة أساسة للطلاب الذين تزيد أعمارهم عن خمسة وعشرين (٢٥) عاماً، ويدرسون في المدارس الثانوية الإلزامية أو المدارس الثانوية العليا، وعلى عكس منحة المستوى الأساس، فإن حوالي (٨٢٪) من مخصصات الدراسة تذهب لتمويل منحة المستوى الأعلى، وعلاوةً على ذلك فإنه في ظروف معينة قد يكون الطلاب الذين تزيد أعمارهم على خمسة وعشرين (٢٥) عاماً مؤهلين للحصول على قرض دراسي تكميلي بمبلغ (٣٩٨) كرونا سويدي (٤٢ يورو) أسبوعياً لمدة تزيد على مائة وعشرين (١٢٠) أسبوعاً من الدراسة بدوام كامل، كما يمكن منح تمويل قرضي إضافي لتكاليف أخرى مطلوبة تشمل الدراسة بالخارج، أو الحاجة إلى شراء مستلزمات دراسية باهظة الثمن (مثل: الآلات الموسيقية).

في الأحوال العادية يبدأ سداد القروض الدراسية بعد ستة (٦) أشهر من توقف مدفوعات المخصصات الدراسية، ومع ذلك؛ ونظراً لأن مبالغ السداد تتم جدولتها في بداية كل سنة شمسية،

---

(١) تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا الجزء من الموقع (http://www.csn.se).

(٢) يعتمد على سعر الصرف الذي يبلغ ٩,٣٤ كرونا سويدي لليورو (http://www.x-rates.com/d/SEK/EUR/graph120.html. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦م)

فإن الطلاب الذين يتلقون المخصصات الدراسية الأخيرة الخاصة بهم في الفصل الدراسي الخريفي لديهم مدة سماح تصل إلى عام واحد، وتأخذ مبالغ السداد شكل دخل سنوي، وتبلغ أقصى مدة سداد إما خمسة وعشرين (٢٥) عاماً أو حتى عيد الميلاد الستين للشخص، رغم أنه يجوز سداد مبالغ القروض الصغيرة في أقرب وقت، وفي كل سنة شمسية تقوم الحكومة بتقويم معدلات فوائد القرض، وقد تختار إعادة تشكيلها.

كذلك يسمح نظام القروض الحالي بنظم جدولة سداد متوافقة مع الدخل، ومن الممكن تقليل مبلغ السداد السنوي إلى (٥٪) من الدخل السنوي للمدين على الرغم من أن المعدل يصل إلى (٧٪) للمقترضين الذين تزيد أعمارهم على (٥٠) عاماً، كما يعتمد المعدل الأخير على مكاسب رأس المال، أو الأشكال البديلة للدخل الشخصي، وأخيراً: في حالة توقف الطالب عن البرنامج الدراسي وإعادة بدئه في تاريخ لاحق، يتوفر له خيار تأجيل السداد أثناء مدة الدراسة، أما الطلاب الذين يأخذون قروض بموجب النظم السابقة لعام ٢٠٠١م والنظم الحالية فلهم خيار سداد القروض كل على حدة، أو نقل القروض القديمة إلى نظام الدخل السنوي الجديد، ووضع جدول زمني ثابت لسداد إجمالي الدين، وإذا تم منح نسبة خصم على السداد؛ فإنه يتم تطبيق نسبة لمبلغ السداد على الديون بالتناسب مع النظم القديمة والجديدة على التوالي[١].

كذلك يعد الطلاب الذين يدرسون بالخارج مؤهلين لنفس الجدول الزمني للمخصصات الدراسية التي يحق للطلاب المسجلين في المؤسسات التعليمية في السويد الحصول عليها، وخلال العام الدراسي (الأكاديمي) ٢٠٠٤-٢٠٠٥م تلقى حوالي (٢٧,٠٠٠) طالب سويدي معونات دراسية للدراسات في البرامج الجامعية في دولٍ أخرى، حيث كانت هذه المعونة أقل بنسبة (١٪) عن معونة العام السابق[٢].

٣. ٣. ٢ دعم طلاب الدراسات العليا:

إن الطلاب المسجلين في العملات الدراسية للدراسات العليا غير مؤهلين للجدول الزمني للمخصصات الدراسية التي تم وصفها سابقاً، وبدلاً من ذلك فإن دعم طلاب الدراسات العليا يكون في شكل وظائف، أو زمالات خاصة يتم تمويلها من خلال أموال تمويل الأبحاث المخصصة لكل كلية، وتتخذ مجالس إدارة الكليات المستقلة قرار تخصيص تمويل الدراسات العليا، أو الزمالات عادةً كمنح تبلغ أربع (٤) سنوات؛ ونظراً لأن الدراسات العليا تعد باهظة التكلفة نسبياً، فإن معظم تمويل الكليات؛ لتدريب الدراسات العليا عادةً ما يُنْفَق على الزمالات، والتي قد تكفى لتمويل طالبين من الخريجين.

---

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٠م، (CSN) ٢٠٠١م .

(٢) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

كما أنه لا يُسمح للطالب الذي ينجح في الحصول على وظيفة بالسعي وراء توظيف خارجي ويجب عليه التركيز على البحث والعمل المرتبط به، على الرغم من أن ذلك العمل قد يشمل مسؤوليات تدريس، كما يُمكن أن يستكمل الحاصلون على الزمالة الدراسة إلى جانب العمل على مشروعات البحث التي يتم تمويلها تمويلاً خارجياً (ترعاها عادةً مجالس بحث مختلفة)، وقد يُشاركون في وظائف بدوام جزئي، مثل: وظائف مساعدي تدريس، أو مساعدين إداريين، وقد تحول هذا الأمر إلى أداة يتم استخدامها بشكل متزايد من أجل تمويل الدراسات العليا. منذ عام ١٩٩٨م بدأ تكليف الطلاب الذين يدرسون الدكتوراه بالحصول على دعم مالي أولاً إما من خلال وظيفة أو زمالة[١].

٣. ٣. ٣ الرسوم الدراسية:

لا تفرض السويد رسوماً دراسية على برامج التعليم العالي.

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م.

٤- البنية التحتية للبحث :

٤. البنية التحتية للبحث:

٤. ١ مدخل:

تعد أعمال الأبحاث والتنمية من أوجه الإنفاق المهمة في الاقتصاد السويدي، وقد بلغ إجمالي نفقاتهما (١٠٤) مليار كرونا سويدي (١١,١ مليار يورو تقريبًا) خلال عام ٢٠٠٥م، وقد زاد إجمالي الناتج المحلي للسويد الناتج عن الأبحاث والتطوير من (٣,١٧٪) تقريباً في عام ١٩٩٣م إلى (٣,٨٩٪) في عام ٢٠٠٥م، مع أنه في انخفاض منذ عام ٢٠٠١م عندما وصل أعلى درجة له بنسبة (٤,٢٪)، ويعد قطاع الأعمال في السويد مسؤولاً عن النسبة الأكبر من نفقات البحث والتنمية حيث يبلغ حوالي (٧٤٪) من إجمالي النفقات، وبقياس أعمال الأبحاث، والتنمية الخاص بالمؤسسات في صورة نسبة من إجمالي الناتج المحلي وُجد أنه بلغ (٢,٩٪) في عام ٢٠٠٥م[١].

تُجرى النسبة الأكبر من أعمال البحث والتنمية في السويد إما في: مجال الصناعة، أو التعليم العالي، حيث يمثل الأخير معظم الأبحاث التي ترعاها الحكومة، وهكذا تنهض الجامعات، والكليات الجامعية بعمل محوري في البنية التحتية العامة للبحث، ولذلك فليس مستغرباً أن تحافظ الحكومة، ومؤسسات التعليم العالي على العلاقة الوثيقة بينهما، وكما يُبين هذا الجزء فإنه لم يحدث في تسعينيات القرن العشرين الميلادي أي نقص في الجهود اللازمة لبدء السياسات الرامية إلى تعزيز دور التعليم العالي في البنية التحتية القومية للأبحاث، وتنفيذها.

٤. ٢ المؤدون:

بإلقاء نظرة سريعة على نفقات البحث والتنمية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتضح أنه في عدد من الدول تقوم الصناعة في القطاع الخاص بإجراء الغالبية العظمى من أعمال البحث والتنمية، وفي هذا الشأن لا تختلف السويد عن باقي الدول؛ ففي عام ٢٠٠٥م كانت الصناعة في القطاع الخاص مسؤولة عما يزيد على (٧٤٪) من إجمالي نفقات البحث والتنمية، وباستعراض الماضي نجد أن حصة الصناعة من البحث والتنمية في السويد زادت بالفعل من نحو (٧٠٪) في عام ١٩٩١م، ومن بين المؤدين الآخرين كانت نسبة (٢١٪) من نفقات البحث، والتنمية تتجه إلى التعليم العالي مما يضعه في المرتبة الثانية، وعلاوةً على ذلك كانت الحكومة تُنفق (٤,٦٪) بينما كان القطاع الخاص الذي لا يستهدف الربح يُنفق (٠,٤٪)[٢].

في التعليم العالي تُجرى كافة الأبحاث تقريباً في الجامعات، باستثناء بعض الأبحاث التي تُجرى في مؤسسات تعليم عالٍ أخرى، ويختلف القطاعان اختلافاً أساساً في أن الجامعات تتلقى

(١) السويد ٢٠٠٧م.

(٢) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي ٢٠٠٦م.

عامةً تمويلاً حكومياً مخصصاً؛ لأنشطة البحث الأساسة بينما يجب أن تعتمد المؤسسات الأخرى غالباً على تمويل أنشطة البحث المحلية والقائمة غالباً على عقود، ومع ذلك بدأ هذا الأمر في التغير ببطأ، واليوم تقوم استثمارات رأسمالية مهمة واستثمارات فكرية من الكليات الجامعية، بالإضافة إلى سياسات حكومية تهدف إلى توسيع برامج الدراسات العليا، والبحث، وذلك برعاية قطاع متنوع من مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بإجراء الأبحاث.

٤. ٣ مصادر التمويل، واستخداماته:

يعد المورد الأساس لموارد البحث والتنمية هو: الصناعة بالقطاع الخاص (٦٨٪)، ويليه في ذلك: القطاع الحكومي (٢٢٪)، وقد بلغت الموارد الأجنبية للبحث والتنمية في عام ٢٠٠٥م ما يصل إلى (٨٪) تقريباً من إجمالي موارد البحث والتنمية.

يأتي تمويل أبحاث التعليم العالي من مجموعة متنوعة من المصادر التي يمكن التعرف عليها في الشكل (١)، وهو مخطط دائري يُبين الحصص بالنسبة المئوية من إجمالي مبلغ (٢٣,٩) مليار كرونا سويدي (٢,٥٥ مليار يورو) من الموارد المالية للبحث والتنمية الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي، وكما يُبين المخطط بوضوح يتوفر معظم تمويل البحث (٣٨٪) من خلال المنح من الميزانية القومية، ومع ذلك يتجه هذا الرقم نحو الانخفاض في أوائل ثمانينات القرن العشرين الميلادي كان (٦٦٪) تقريباً من كافة التمويلات يأتي من المنح العامة والخاصة خارج الميزانية القومية[١]، كما تمثل المجالس المحلية، والإقليمية ثاني أكبر موردي التمويل (١٧٪)، فهي توفر التمويل عامةً لأبحاث الصحة، والأبحاث المتعلقة بالمجالات الطبية.

يتم توزيع التمويل الحكومي للأبحاث عن طريق التخصيص المباشر لمؤسسات التعليم العالي، وبواسطة التخصيص لمجالس البحث ووكالات البحث القطاعية، وبذلك تتكون موارد البحث من جزء ثابت في شكل تخصيصات لكل مجال علمي في نظام التعليم العالي، وجزء مرن في شكل أموال يُطالب بها الباحثون المتنافسون من مجالس البحث، والوكالات القطاعية، ومؤسسات البحث[٢].

وتوفر عدد من مجالس البحث، أو مؤسساته أموالاً بحث عامة للعديد من أنواع البحث المختلفة (١٣٪ مختلطة)[٣]، ويعد الغرض من إنشاء هذه المؤسسات (التي أنشأتها الحكومة أصلاً بوصفها

---

(١) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٢م.

(٢) المعهد السويدي ٢٠٠٤م.

(٣) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على العنوان:
(http://www.vr.se/download/18.aad30e310abcb9735780007237/Swedish+Research.pdf)

مؤسسات تمويل وسيطة) هو: توجيه التمويل إلى مناطق عملية معينة، وبالطبع تختلف مستويات التمويل المخصصة للمجالس المختلفة إلى حدٍ كبير، وعلى سبيل المثال: يتوفر مبلغ (٢,٥) مليار كرونا سويدي و(١,١) مليار كرونا سويدي على التوالي (٢٦٨) مليون يورو و(١١٨) مليون يورو على التوالي) تحت تصرف مجلس البحث السويدي[١]، والوكالة السويدية لنظم التجديد والابتكار، بينما تتلقى المؤسسات الأخرى، مثل: المؤسسة السويدية لعلوم الرعاية الصحية، والأبحاث الخاصة بأمراض الحساسية (٦٠) مليون كرونا سويدي فقط (٦,٤ مليون يورو).

تتكون مجالس إدارة الهيئات المختلفة من ممثلين من مجتمع البحث وموظفي الحكومة، ويكون ممثلي مجتمع البحث هم الغالبية العظمى في كافة المجالس، وتُوَزَّع كافة التمويلات على أساسٍ تنافسي، حيث يجوز للباحثين تقديم عروض أبحاث من أجل تمويلها، كما يجوز للمجالس تقديم طلبات عروض لمجالات أخرى معينة.

شكل ٤-١:

موارد البحث والتنمية لمؤسسات التعليم العالي (مقسمة حسب المصدر ٢٠٠٥م):

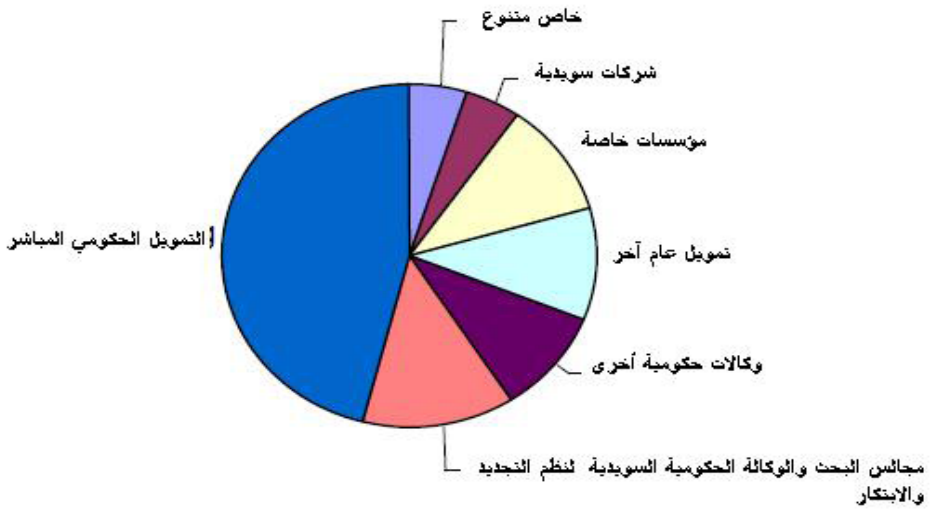

المصدر: (الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠٦م).

(١) تم تأسيس مجلس البحث السويدي (Vetenskapsrådet) في عام ٢٠٠١م، وكان يعمل على دمج أنشطة عدد من المجالس الأخرى، وتشمل: المجلس السويدي لتخطيط وتنسيق البحث (FRN)، والمجلس السويدي للبحث في العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية (HSFR)، والمجلس السويدي للبحث الطبي (MFR)، والمجلس السويدي لأبحاث العلوم الطبيعية (NFR)، ومجلس البحث السويدي للعلوم الهندسية (TFR).

إلى جانب توجيه التمويل العام للبحث من خلال المجالس والمؤسسات المختلفة، توفر الحكومة -أيضاً- تمويلاً مباشراً لمؤسسات التعليم العالي في شكل منح مجمعة يتم توفيرها لمؤسسات التعليم العالي؛ لتمويل البحث، والدراسات العليا معاً، كما يتم توزيع التمويل على أربعة (٤) مجالات بحثية عامة، وهي:

١. العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية.
٢. العلوم.
٣. الطب.
٤. العلوم الطبيعية، والهندسة.

بالإضافة إلى ذلك يُطلب من كل مؤسسة عامةً إنفاق جزء معين من المنحة على الدراسات العليا، وعلى الرغم من أنه في الماضي كانت تذهب هذه المنح للمؤسسات التي تَمنح درجة الدراسات العليا (أي: الجامعات)، إلا إنه منذ عام ١٩٩٧م تتلقى كافة الجامعات، والكليات الجامعية مستوى معين لما يُطلق عليه (تمويل البحث الدائم) إما من خلال منح أساسة، أو منح خاصة، أو لدعم أنشطة بحث معينة، ومع ذلك لا تتلقى كل المؤسسات تمويلاً لكل مجال من المجالات البحثية الأربعة (٤) أساسة، وفي حالات كثيرة وخاصةً في الكليات الجامعية يمكن أن يكون للمؤسسة مجال بحث معين واحد فقط (مثل: العلوم الفيزيائية) مؤهل للحصول على هذا النوع من التمويل المجمع.

يذهب ما يزيد على نصف موارد البحث والتنمية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي إلى مجالي: الطب، والتكنولوجيا، ويتبع هذان المجالان في الترتيب التنازلي للحجم: العلوم الطبيعية بنسبة (١٩٪)، ثم العلوم الاجتماعية بنسبة (١١٪)، والعلوم الإنسانية، والدراسات الدينية بنسبة (٧٪)، بينما تحصل مجالات أخرى من البحث على نسبة (١٪) أو (٢٪) فقط من موارد البحث والتنمية في مؤسسات التعليم العالي[١].

٤ . ٤ السياسات، والتطورات:

تمضي السويد نحو تطوير البحث والبنية التحتية للبحث في أقاليمها، وشاهد ذلك دليل مجلس البحث السويدي للبنية التحتية، وهو أول خطة سويدية طويلة المدى للبنية التحتية للبحث، حيث يتراوح مداها من عشر (١٠) إلى عشرين (٢٠) عاماً، وقد تم نشر التقرير في عام ٢٠٠٦م، ويتم تعديله سنوياً، ومن المقرر استخدام إصدار ٢٠٠٧م من التقرير في توثيق مجلس البحث لمشروع قانون سياسة البحث الحكومي الآتي، وتغطي الخطة كل شيء بدايةً من تخطيط البنية التحتية للبحث، وتطويرها، وتشغيلها إلى مرحلة إلغائها تدريجياً والتخلص منها، ويهتم التقرير بشكل عام بالبنية التحية الحالية، كما يُحدد احتياجات، وفرص البنية التحتية الجديدة، أو المحسنة لاحتمالات عظيمة لأبحاث مستقبلية رائدة.

(١) إحصائيات السويد ٢٠٠٦م.

٥- نظم الحوكمة :

٥- نظم الحوكمة:

إذا طُلب من أحد المسؤولين التأكيد على إحدى مشكلات البند الخاص بنظم الحوكمة في التعليم العالي السويدي والاهتمام به؛ فسوف ينصب هذا الاهتمام على تحقيق اللامركزية، فطوال مدة التاريخ الحديث تم التأكيد على هذه المسألة مراراً وتكراراً من خلال الإصلاحات الرئيسة، وخاصةً في الأعوام ١٩٧٧ و١٩٨٤ و١٩٩٣م، ومع ذلك فإن دراسة هذه الحالة تتطلب المزيد من الفحص التفصيلي لمستويات أو طبقات متعددة لنظام حوكمة التعليم العالي، وكما يوضح هذا الجزء، فقد كان لجهود إلغاء المركزية تأثيراً كبيراً على النظم الحالية لحوكمة التعليم العالي بدايةً من المستوى الاتحادي، ووصولاً إلى المؤسسات الفردية نفسها.

٥. ١ نظم الحوكمة الاتحادية:

في الوقت الحاضر تقع مسؤولية إدارة التعليم العالي على المستوى القومي على عاتق الوزارات الحكومية المتعددة ومجموعة من الوكالات القومية، ولأسباب واضحة فإن وزارة التعليم والعلوم تتولى العمل الأكبر، وخاصةً في الأمور المالية والتمويلية، وتُقسم مسؤوليات الوزارة إلى ستة (٦) فروع تشمل: فرع خاص بالتعليم العالي، وفرع آخر خاص بسياسة البحث، وفرع ثالث خاص بالدعم والقبول الدراسي، كما تتوفر مجموعة مكونة من اثنتي عشرة (١٢) وكالة قومية؛ لتكون تحت تصرف هذه الفروع؛ ولتُشارك -أيضاً- في مسؤولية الإشراف على التعليم السويدي، بصفة عامة تُركز أربعة (٤) من هذه الوكالات بشكل خاص على التعليم العالي، وهي:

١. الوكالة القومية للتعليم العالي.
٢. المكتب القومي للقبول التابع للتعليم العالي.
٣. المجلس القومي لمساعدة الطلاب.
٤. وكالة جامعة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) السويدية.

تتمتع الوكالة القومية للتعليم العالي (Högskoleverket) بالصلاحية والسلطة على كافة مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالتقويم والانتداب، والمسائل المرتبطة بالجودة، وأصول التدريس، كما أنها مسؤولة -أيضاً- عن تقويم هيئات التعليم الأجنبي كما تعمل على مراقبة عملية اعتماد برامجها التعليمية (الأكاديمية)، والمكتب القومي للقبول هو: مكتب خدمي تم إنشاؤه لمساعدة الجامعات، وكليات الجامعة في الأمور المتعلقة بقبول الطلاب، ويعد المجلس القومي لمساعدة الطلاب مسؤولاً عن الإشراف على تقديم المعونة للطلاب وسداد تكلفتها، بالإضافة إلى ذلك فهو يعمل بقدرة شبه بحثية عن طريق تقويم الطرق المختلفة؛ لتمويل البرامج الدراسية

ودراستها داخلياً، وأخيراً: فهناك وكالة جامعة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) السويدية (SIU) التي بدأت العمل منذ مارس ٢٠٠٢م، وهى تعد البوابة الرئيسة التي يتم من خلالها تنسيق دورات دراسية، وبرامج معتمدة للتعليم عن بعد توفرها جامعات، وكليات جامعية متنوعة، وتتمثل مسؤولية الوكالة في تعزيز تطوير العملات الدراسية للتعليم عن بعد من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وتوفير معلومات عن عروضها.

٥. ٢ المنظمات الوسيطة:

كانت المهمة الأساس لمجلس تحديث التعليم العالي (CRHE) [١]، (الذي تأسس في عام ١٩٩٠م) تتمثل في: العمل على تطوير التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الحث على التجريب في التعليم، وفي عام ١٩٩٩م تم توسيع مهمة المجلس (الذي كان يُطلق عليه أصلاً (مجلس تجديد التعليم الجامعي))؛ لكي يشمل الدراسات العليا مما أدى إلى منحه اسم مجلس تحديث التعليم العالي لاحقاً، وبشكل أعم فإن المجلس يعد منظمة تمويل وسيطة لها صلاحيات واسعة، وتسعى لتحقيق الأهداف الآتية:[٢]

١. إعطاء المنح لأنشطة التطوير التي تتعلق بالجودة والابتكار التربوي في التعليم الجامعي، والدراسات العليا.
٢. جمع المعلومات حول أنشطة التطوير المخططة مستقبلاً، والحالية، والمنجزة سلفاً التي لها طبيعة أساسة وابتكارية تتعلق بالتعليم الجامعي في السويد، وفي الخارج، والعمل على نشرها.
٣. تقويم أنشطة التطوير التي يمولها المجلس.
٤. تعزيز الدمج بين وجهات النظر البيئية في التعليم الجامعي السويدي.
٥. دعم التغييرات في المناهج الدراسية، وعلم التربية في برامج: الهندسة، والعلوم الطبيعية؛ لضم المزيد من الطالبات في هذه البرامج.
٦. دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدريب المعلمين.

---

(١) المصدر: موقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) الخاص بمجلس تجديد التعليم العالي:
(http://hgur.hsv.se/general_info/ordinance.htm).

(٢) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن مجلس تجديد التعليم العالي على موقعه على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على العنوان (http://hgur.hsv.se/).

٥. ٣ نظام الحوكمة المؤسسي :

أدى إقرار العملة الثانية من الإصلاحات الرئيسة للتعليم العالي عام ١٩٩٣م بالتعليم العالي السويدي إلى العمل على إلغاء المركزية، على سبيل المثال: فلأول مرة تم منح المؤسسات سلطة تحديد معايير القبول الخاصة بها، بالإضافة إلى ذلك تم منح رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات المزيد من السلطات الواسعة لدرجة أن بعض الباحثين أفادوا بأن من يتولون تلك المناصب الأخيرة قد صاروا خليطاً من المديرين التجاريين، وجامعي الأموال والسياسيين[١]، ويمكن للمسؤولين أن يقوموا بإدارة البحث، والتعليم بشكل مشترك، كما تمت تقوية الروابط بين التعليم الجامعي، والدراسات العليا، أما في حالة التمثيل الخارجي (فقط) في كافة المجالس المندرجة تحت مستوى المجلس الحاكم؛ فإنه لم يحدث قدر كبير من إلغاء المركزية، ويُشكل أعضاء هيئة التدريس الآن الغالبية العظمى من معظم هذه المجالس، وأصبح لمؤسسات التعليم العالي الحق في تحديد نظم الحوكمة الخاصة بها (على مستوى المؤسسة ومستوى القسم).

مع ذلك وعلى الرغم من إمكانية التنوع في أساليب الحوكمة، فإن النمط التقليدي مازال مستمراً، حيث تتكون كافة الجامعات، وكليات الجامعة من مجلس حكام عادةً ما يكون أعضاؤه موظفين معينين من قبل الحكومة يقومون بتأدية عملهم لمدة ثلاث (٣) سنوات، وتقوم الحكومة كذلك بتعيين رئيس المجلس، مع أنه لا ينبغي أن يكون منتسبًا للمؤسسة، كذلك يعمل نائب رئيس الجامعة الذي كان يعمل -أيضاً- رئيساً لمجلس الحكام قبل عام ١٩٩٨م كحلقة وصل بين المجلس والمؤسسة، وعلى نهج أعضاء المجلس تقوم الحكومة بتعيين نائب رئيس الجامعة لمدة تصل إلى ست (٦) سنوات بناءً على توصيات من المجلس الحاكم، ويتولى نائب رئيس الجامعة سلطة إدارة كليات مختلفة يترأس كل منها عميد كلية، ومجلس كلية خاص، وفي بعض الحالات قد يكون مجلس الكلية مسؤول فقط عن الإشراف على وظائف البحث، والدراسات العليا، بينما في مؤسسات أخرى قد يكون مسؤول مسؤولية مشتركة عن التعليم الجامعي -أيضاً-، ومنذ عام ١٩٩٩م أصبحت كافة كليات الجامعة المشتركة في أي مجال من مجالات البحث ملزمة قانوناً بأن يكون لها مجلس كلية واحد على الأقل، ويقوم أعضاء الكلية بتعيين أعضاء مجلس الكلية (باستثناء الأعضاء من الطلاب)، وتتم إدارة الأقسام التقليدية، التي تتم إدارتها بواسطة رئيس قسم تعليمي (أكاديمي) وهو -أيضاً- رئيس مجلس القسم تحت مسؤولية الكلية، ويتم اختيار أعضاء مجلس القسم من أساتذة الأقسام، والطلاب، والعاملين على تقديم الخدمات.

---

(١) (Streiffert) ١٩٩٢م .

٥. ٤ التطورات الحديثة:

نشرت رابطة التعليم العالي السويدي التي تمثل اثنتين وأربعين (٤٢) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في السويد بياناً رسمياً في يونيو ٢٠٠٦م يُطالب الحكومة القومية بمزيدٍ من الاستقلال الذاتي، وكما هو مذكور سلفاً فإن إلغاء المركزية يمثل قضية مهمة في السويد، وفي السنوات الأخيرة (ومع تزايد الطلب على مؤسسات التعليم العالي) قامت السلطات السياسية المركزية بزيادة المتطلبات التقريرية، وتوسيع التشريع الذي يحكم المؤسسات، وقد انتقدت مؤسسات التعليم العالي المتطلبات التقريرية المتزايدة، ومن وجهة نظرها يعد الانتقال إلى درجة أعلى من السيطرة التفصيلية أمر غير مرغوب فيه، كما ترغب العديد من المؤسسات في رؤية تماثل أفضل للأهداف، والمتطلبات بالمؤسسات المستقلة بدلاً من المهام العامة التي يتم الاهتمام بها في الوقت الحالي.

٦- ضمان الجودة :

٦. ضمان الجودة[١]:

٦. ١ تأريخه:

في عام ١٩٩٥م تولت الوكالة القومية للتعليم العالي (Högskoleverket) مسؤولية وظائف تقويم الجودة، وقد كانت المهمة الأساسة للوكالة هي إجراء عمليات تدقيق الجودة (أي: اعتماد كافة مؤسسات التعليم العالي على أساس كل ثلاث (٣) سنوات)، ويتم الحكم على كل مؤسسة بموجب الأهداف والأدلة العامة المنصوص عليها في مرسوم الدرجات الحكومي، وأثناء (برنامج الجودة) الأول لها (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨م) تم تدقيق كافة مؤسسات التعليم العالي؛ حيث تم حشد فرق خارجية من المراجعين كما أُجرِيَت الزيارات، وأُعِدّت التقارير، وفي النهاية حدثت مناقشات تفصيلية مع المؤسسات، وقد بدأت مرحلة ثانية من (برنامج الجودة) في عام ١٩٩٨م في ظل مجموعة معدلة من القواعد، وبدلاً من تكرار إجراء الفحص الدقيق في المرحلة الأولى، تحول التركيز إلى أسلوب المتابعة، وكان السبب في ذلك هو عدم ضرورة قياس المستوى المطلق للجودة المؤسسية، والتركيز الأساس على تحديد مدى حدوث تغيرات في الجودة.

٦. ٢ الإجراء الحالي وأحدث نتائج تدقيق الجودة:

شهد يناير ٢٠٠١م تنفيذ أحدث إطار لتقويم الجودة، والذي شمل بصورة ملحوظة عدة تغييرات، أهمها: تحول وحدة التحليل من المستوى المؤسسي إلى مستوى البرامج، أو المقررات الدراسية، بالإضافة إلى ذلك من المقرر إجراء عمليات التقويم كل ست (٦) سنوات، وتشمل: برامج التخرج، بالإضافة إلى البرامج الجامعية، ويتم -أيضاً- تعزيز تأثير الطلاب في عملية التقويم عن طريق تنظيمها رسمياً من خلال قانون التعليم العالي، وفيما يتعلق بشؤون الاعتمادات المودعة نيابةً عن الكليات الجامعية يتجه النظام الجديد إلى مدى أكبر بكثير في تحديد الرابط بين الأفكار العامة للجودة، والحق في منح درجات تعليمية (أكاديمية) وفي حالة النظر في سحب حق منح الدرجات العلمية؛ فإن المؤسسة تتوقع أن يتم إخطارها مقدماً ومنحها عام لإصلاح أي قصور ملحوظ، وإذا ظل هذا القصور موجوداً بعد هذا العام يتم سحب حقوق منح الدرجات العلمية[٢].

---

(١) تم اشتقاق هذا الجزء أساساً من الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) (٢٠٠١م). من تدقيق الجودة إلى تقويم الجودة. الأسلوب الجديد لتقويم التعليم العالي السويدي. ستوكهولم، الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket).

(٢) الوكالة القومية السويدية للتعليم العالي (Högskoleverket) ٢٠٠١م.

بشكلٍ عام أوضحت معظم الجامعات، وكليات الجامعة التي تم تقويمها أثناء تدقيقات وتقويمات الجودة لعام ٢٠٠٥م أنه من بين مائتين وأربعة عشر (٢١٤) تقويم سنوي تم إجرائهم في عام ٢٠٠٥م أدى التقويم في سبع عشرة (١٧) حالة فقط إلى طرح أسئلة عن أحقية منح الدرجات العلمية، وعلاوةً على ذلك فقد تبين أن التقويمات قد تأثرت بشكل واضح بتقويمات المتابعة الأولى التي أُجريَت بعد ثلاث (٣) سنوات من التقويم الأصلي.

استُبدِلَ نظام تقويم الجودة في عام ٢٠٠٧م بنظام تقويم جودة جديد لأسباب عدة؛ فقد أوضح التقويم الذي أجرته الوكالة القومية أن النظام كان يعمل جيداً، ولكن مع ذلك كانت هناك أسباب تستدعي إجراء التغييرات، وأوضحت التجارب من السويد ومن دولٍ أخرى -أيضاً- أن العملات الجديدة من تقويمات الجودة التي تم إجراؤها بنفس الطريقة السابقة لم تؤدِ إلى نتائج مكافئة للتقويمات السابقة، وغالباً ما تكون المعلومات الإضافية المتوفرة مقيدة، وفي بعض الأحيان يصعب استحضار نفس الالتزام بالتقويمات الذاتية كما هو الحال في العملة الأولى.

وهناك سبب آخر لإجراء التغييرات، وهو: احتمال تحول التركيز فيما يتعلق بمسؤولية ضمان الجودة، ونتيجة للعدد الكبير لتقويمات المقررات والبرامج القومية التي أُجرِيَت يتم الآن إعداد مؤسسات التعليم العالي على نحو أفضل بكثير، وعليه: فهم يتولون مسؤولية ضمان الجودة، وتطوير الجودة الخاصة بهم، وتتزامن المسؤولية المتزايدة لمؤسسات التعليم العالي مع التطورات الدولية.

تعني المسؤولية الأكبر لمؤسسات التعليم العالي أن تقويمات الوكالة القومية لجودة المقررات والبرامج ليست بحاجة لأن تكون واسعة النطاق، وفي الوقت نفسه لابد أن تكون الدولة قادرة على ضمان الحد الأدنى من المعايير المنطقية في كافة مؤسسات التعليم العالي ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إجراء عدد أقل من التقويمات الشاملة للمقررات، والبرامج بعد قياس (مخاطرة الفشل في الحفاظ على معايير جيدة) بناءً على الإحصائيات الأساسة، والمراقبة، والتقويمات الذاتية المبسطة، وهناك -أيضاً- حاجة أكبر للمشاركة الدولية في التقويمات، ومن المهم توسيع وجهات النظر، ومقارنة تقويمات الجودة السويدية بتلك التي يتم إجراؤها في دولٍ أخرى، ويعني ذلك أن هناك تقويمات معينة يجب تنفيذها باستخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة.

وهناك -أيضاً- أسس تعمل على التركيز أكثر من ذي قبل على الأنشطة التي تحافظ على معايير مرتفعة جدًا، لذلك ترغب الوكالة القومية في اختبار إمكانية توفير تحفيز أعلى لإجراءات الجودة المحلية عن طريق رفع شأن مراكز الامتياز التعليمي.

ومع ذلك هناك سبب آخر لإحداث التغييرات، وهو: إمكانية جعل التقويمات أكثر بساطة، وأقل استهلاكاً للوقت، وأكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي وبالنسبة للوكالة القومية للتعليم العالي.

وقد كانت نقاط البدء للنظام الجديد كما يلي:

- تركيز أكبر على إجراءات الجودة لمؤسسات التعليم العالي نفسها.
- تقويم خارجي للجودة قائم على قياس المخاطرة.
- درجة أكبر من المشاركة الدولية في التقويمات.
- تحديد مركز للامتياز التعليمي (الأكاديمي).
- أعباء عمل معقولة لمؤسسات التعليم العالي والوكالة القومية.
- دعم النظام بأكمله وقبوله.

يشمل نظام تقويم الجودة الجديد خمسة (٥) عناصر:

- عمليات تدقيق لنظم ضمان الجودة، وتطوير الجودة الخاصة بالمؤسسات:
  حيث تقوم الوكالة القومية بتدقيق عمل إجراءات الجودة، وقياس كيفيتها في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ومن المهم بصفة خاصة التأكد من أن هذه الإجراءات مركزة، وأن التقويمات تُغطي كل مستويات المؤسسة.
- عدد أقل من تقويمات المقررات والبرامج التي يتم تحديدها على أساس بيانات تم الحصول عليها من المراقبة:
  يعد أحد طرق ربط المراقبة والتقويمات هو استخدام بيانات تم الحصول عليها من المراقبة؛ تحديد ما يتم تقويمه، ولكن يمكن استخدام معايير أخرى -أيضاً-.
- تقويمات موضوعية:
  في النظام الجديد يجري الاهتمام بشكل أكبر بالدراسات الموضوعية، والتي تهدف إلى اكتساب معرفة شاملة بالظروف، والظواهر المختلفة المهمة لجودة التعليم العالي، وتعد الموضوعات المحتملة للتقويم هي، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، والمقاييس المدعمة التي تقدمها المؤسسات لطلابها.
- تقويم (البيئات التعليمية البارزة) (مراكز الامتياز التعليمي):
  تستخدم هذه الخاصية الجديدة تطبيقات خاصة، وإجراءات لترشيح (بيئة تعليمية بارزة).
- تقويم تطبيقات أحقية منح الدرجات العلمية.
  من المقرر استمرار تقويم هذه التطبيقات؛ وذلك لأن عن طريق هذه التقويمات، والتقويمات المذكورة سابقاً يتم -حالياً- تحديد النواحي التي سوف يتم تقديرها، والمعايير التي ستقوم عليها تلك التقويمات.

المراجع

CIA (2007). TheWorld Factbook: Sweden.
CSN (2001). Swedish study support from 2001, The Swedish National Board of Student Aid
Deen, J. J. A. N., Jongbloed, B.W.A., Vossensteyn, J.J. (2005). Bekostigingstarieven in het hoger
onderwijs. Een vergelijking tussen zeven landen. Enschede, CHEPS.
Eurydice (2006). Sweden (august 2006). National summary sheets on education systems in Europe and
ongoing reforms, 2006 edition, European Commission.
Högskoleverket (1999). Swedish Universities and University Colleges, Short Version of Annual Report.
Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2000). The changing face of higher education in Sweden. Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2001). From quality audit to quality assessment, The new evaluation approach for
Swedish higher education. Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2001). How did things turn out: The National Agency's Quality Audits and
Evaluations 2001. Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2002). Swedish Universities & University Colleges, short version of annual report
2002. Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2005). Swedish Universities & University Colleges, short version of annual report
2005. Y. Z. Klemming. Stockholm, Högskoleverket.
Högskoleverket (2006). Swedish Universities & University Colleges, short version of annual report
2006. Y. Z. Klemming. Stockholm, Högskoleverket.
Integrationsverket (2006). Pocket Facts – Statistics on Integration. Norrköping, Integrationsverket.
Ministry of Education and Research (2007). Liberal adult education in Sweden.
Ministry of Education and Science (1992). Higher education ordinance of 1992: Amendments to and
including SFS 2000:651. Stockholm, Swedish Ministry of Education and Science.
Ministry of Education and Science (2001). A leading research nation: On the government's research
policy.
Öhrström, L. (1994). Current Sweden. Stockholm, The Swedish Institute.
Statistics Sweden (2006). Higher education. Students and graduated students in

undergraduate
education 2005/06, Statistics Sweden.
Statistics Sweden (2006). Higher Education. Undergraduate education: Applicants and admitted to
higher education for the autumn term 2006, Statistics Sweden.
Statistics Sweden, H. (2001). Higher Education. Undergraduate education: University entrants, enrolled
and graduated students 1999/2000, Statistics Sweden, Högskoleverket.
Streiffert, B. (1992). The Nordic University Systems. 32nd Annual Forum of the Asociation for
Institutional Research. Atlanta, Georgia.
Sweden, S. (2007). Research and experimental development (R&D) in Sweden 2005, press release,
Statistics Sweden.
Swedish Institute (2000). Fact sheet on Sweden: Upper-secondary and adult education in Sweden.
Swedish Institute (2004). The Swedish Research System.
Swedish Institute (2007). Fact sheet on Swedish Education.
Swedish National Agency for Higher Education (2006). Oecd Thematic Review Of Tertiary Education,
Country Background Report For Sweden. Paris, Organisation for Economic Co-operation and
References 49
Development OECD.
United Nations Development Programme (2006). Human Development Report 2006, Beyond scarcity:
Power, poverty and the global water crisis. New York, Palgrave Macmillan.
Zanotti, K. T., and K. N. Dickey. (1995). Sweden: Country Report 1995. PIER World Education
Series. Washington, DC, American Association of Collegiate Registrars and Admissions
Officers and NAFSA (Association of International Educators

8. APPENDICES

Table 8-1: Number of new entrants by type of programme and discipline

General programs	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Medicine	580	600	710	790	740	640	850	1090	1150	1170	1120
Social Sciences	20800	20000	20000	20800	23000	24400	27220	29410	29120	28420	28840
Natural Science	6400	6600	7180	7310	7370	6830	7290	7850	8210	8750	9720
Technical Science	2900	3100	3500	4050	3640	4150	4730	6730	7310	8170	9570
Humanities	14400	14400	13500	13800	14600	15500	17110	18590	19720	20100	20190
Arts	650	720	820	930	1060	1160	1480	1910	2000	1890	2190
Other	380	480	580	690	660	660	810	960	1040	970	850
Health	1500	1200	1310	1400	1220	1170	1070	1510	1580	0	0
total	47610	47100	47600	49770	52290	54510	60560	68050	70130	69470	72480

Professional programs	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Medicine	530	500	520	490	510	520	610	650	620	630	600
Social Sciences	8100	7700	7260	7460	8010	8710	10420	10570	9930	9390	9540
Agriculture	420	250	270	300	290	350	310	360	360	400	410
Natural Science	0	0	180	200	200	260	280	290	420	420	370
Technical Science	10100	10800	10800	11440	11400	10900	10460	9280	8480	7710	7740
Humanities	170	190	180	220	200	190	160	150	150	170	160
Arts	370	340	310	330	320	380	410	470	420	370	330
Health	4500	4300	4080	4130	4630	4720	5450	5730	5231	5110	4840
Total	24190	24080	23600	24570	25560	26030	28100	27500	25611	24200	23990

Source: CHEPS International Higher Education Monitor, 2007

Table 8-2: Enrolment in undergraduate programmes by discipline

General program	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Economics	45843	45843	45208	46145	49449	51005	54890	58622	59639	57403	55553
Medicine	3266	3313	4979	5665	5223	5417	5683	6651	7149	7098	7145
Social Sciences	31923	34877	36100	38261	41348	45369	48587	54589	54400	53636	53572
Agriculture	172	344	677	868	917	1048	1194	1174	1282	1134	653
Nat. Science	27010	29874	31747	33040	33203	32929	35449	37901	38312	38116	38650
Law	18019	18204	17405	16744	17695	18872	22010	24261	25334	24068	23298
Techn. Science	12057	14044	15175	16161	17125	19539	22207	29291	31912	33413	33330
Humanities	63175	65296	61065	59898	61023	64065	71597	78947	83104	80083	76582
Arts	3087	3230	3780	4159	4771	5309	7286	8990	9083	8915	9527
Other	2664	3047	3120	3738	3429	3801	4020	4988	5669	5047	4515
Health	12690	12522	14700	14629	13401	12449	10777	11509	11584	12115	12054
total	219906	230594	233956	239308	247584	259803	283700	316923	327468	321028	314879

Professional program	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Economics	6733	7949	8289	9063	9046	9347	9784	10104	7862	7301	6962
Medicine	9203	9960	10126	10810	12379	12743	16255	19979	22442	23462	23982
Social Sciences	39919	42391	41836	41967	43410	46032	52262	54649	56952	57779	59052
Agriculture	444	574	570	698	780	696	656	743	824	1035	392
Natural Science	41171	44768	46617	47475	48280	48252	46824	45677	45601	42354	40748
Law	8331	8974	9201	9070	9195	9193	9908	10234	10447	10690	10512
Technical Science	38361	42513	45052	47805	48570	48627	48077	45839	44248	42766	40910
Humanities	22114	22387	23285	24438	24407	23802	23313	24409	23846	21698	19890
Arts	6907	7042	6804	6619	6649	7031	7359	7147	6607	6521	6763
Other	5292	5947	5668	4818	5145	5134	3601	2355	1830	1730	1368
Health	17055	17970	18257	17918	18818	19406	22078	24703	26475	27183	27038
total	195530	210475	215705	220681	226679	230263	240117	245839	247134	242519	237617

Source: CHEPS International Higher Education Monitor, 2007

Table 8-3: Graduates by type of programme and discipline; undergraduate level

Kandidat	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Economics	2113	2005	2035	1855	1903	1953	2110	2368	2694	2870	2843
Medicine	48	52	99	1308	51	60	78	74	64	102	153
Social Sciences	1360	1394	1817	1849	2163	2425	2592	2937	3302	3371	3742
Agriculture	0	0	0	0	4	0	9	1	8	6	3
Natural Science	386	370	317	396	386	404	385	476	445	403	503
Law	38	48	54	69	66	59	75	95	115	119	148
Technical Science	650	773	860	949	901	1051	1285	1192	1438	1472	1297
Humanities	1141	1186	1305	1343	1369	1385	1424	1488	1660	1709	1775
Arts	22	29	29	23	75	89	113	133	178	225	246
Other	4	1	2	10	13	12	9	13	24	33	25
	5762	5858	6518	7802	6931	7438	8080	8777	9928	10310	10735

Högskoleexamen	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Economics	126	113	96	99	60	126	143	170	167	223	215
Medicine	1	1	13	5	5	1	1	2	1	2	12
Social Sciences	119	161	263	247	227	204	264	300	364	445	388
Agriculture	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3	0
Natural Science	23	20	17	22	28	38	39	40	55	45	35
Law	9	7	15	16	13	19	24	28	23	27	46
Technical Science	118	114	107	115	77	125	121	140	155	177	211
Humanities	104	128	132	160	149	171	190	248	207	233	199
Arts	45	83	74	70	59	73	64	64	96	78	65
Other	20	9	2	16	0	1	3	2	5	4	3
Health	134	186	136	20	25	8	17	92	56	49	62
	699	822	855	770	643	766	866	1087	1129	1286	1236

Magister	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Economics	880	1350	1849	2052	2407	2527	2723	2916	3529	3725	3785
Medicine	27	25	34	57	102	97	166	171	199	232	364
Social Sciences	540	733	820	1079	1332	1530	1765	1812	1973	2341	3001
Agriculture	0	0	1	7	5	46	49	65	66	63	35
Natural Science	697	901	979	1201	1357	1503	1557	1727	1771	1698	1745
Law	24	47	95	132	125	178	163	180	202	256	222
Technical Science	26	84	95	176	238	315	473	675	922	1093	1465
Humanities	371	602	754	872	854	980	978	971	1082	1214	1444
Arts	34	48	54	61	72	65	160	173	145	175	200
Other	0	5	1	6	8	8	12	15	17	25	29
Health	123	169	204	197	245	225	366	349	415	457	515
	2722	3964	4886	5840	6745	7474	8412	9054	10321	11279	12805

Professional program	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Medicine	1035	1227	1101	1242	1089	1006	1014	1124	1131	1342	1412
Social Sciences	6695	8982	8604	8491	8341	7508	8326	9011	9190	11072	12642
Agriculture	359	395	320	240	455	330	233	348	334	365	385
Natural Science	332	300	334	208	199	306	200	396	312	359	482
Law	1795	946	964	944	1067	1243	935	974	952	949	0
Technical Science	5447	5535	5427	6101	6970	7005	7360	7538	7809	7531	7506
Humanities	148	198	159	164	192	155	139	135	127	141	144
Arts	299	391	290	345	291	232	208	230	268	268	345
Health	3987	4615	0	4662	4894	4707	4843	5231	5462	8164	8314
	20097	22589	17199	22397	23498	22492	23258	24987	25585	30191	31230

Source: CHEPS International Higher Education Monitor, 2007

Table 8-4: Graduates by type of programme and discipline; post graduate level

Doctor (PG)	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Medicine	538	564	557	648	703	818	757	790	821	808	884
Social Sciences	165	198	308	260	242	323	314	343	384	361	320
Agriculture	39	51	54	60	60	54	68	47	48	60	63
Natural Science	359	392	420	403	406	468	472	511	533	551	519
Law	11	17	15	16	17	18	18	15	17	25	21
Technical Science	330	357	351	407	418	435	472	537	571	629	642
Humanities	136	125	167	185	172	227	264	251	281	256	239
Other	21	21	21	37	26	45	46	41	46	51	49
	1599	1725	1893	2016	2044	2388	2411	2535	2701	2741	2737

Licentiat (PG)	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Medicine	65	94	68	78	118	113	128	99	109	130	142
Social Sciences	135	104	116	123	95	89	89	78	90	104	118
Agriculture	16	16	12	19	12	10	26	5	11	11	5
Natural Science	174	185	190	203	207	220	247	244	240	221	218
Law	4	0	4	2	1	2	1	1	0	1	4
Technical Science	392	389	427	430	459	515	492	489	536	584	592
Humanities	31	52	39	52	47	51	51	43	49	38	40
Other	4	5	5	4	4	4	9	5	12	7	18
	821	845	861	911	943	1004	1043	964	1047	1096	1137

Source: CHEPS International Higher Education Monitor, 2007

Table 8-5: Staff in Swedish higher education

fte	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Academic	22991	24167	24724	26379	27445	28520	29986	31424	32582	31143	30356	29993
of which prof	*1990*	*2047*	*2285*	*2163*	*2442*	*2982*	*3268*	*3503*	*3659*	*3841*	*3842*	*3843*
Non academic	16477	16814	17249	17949	18306	18668	19247	20004	20520	20064	19291	18935
total	39468	40981	41972	44328	45751	47188	49233	51428	53103	52304	50635	50517

fte female staff	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Academic	7164	7832	8249	9499	10190	10853	11789	12632	13339	12904	12781	12795
of which prof	*160*	*175*	*246*	*244*	*301*	*390*	*462*	*503*	*551*	*631*	*632*	*633*
Non academic	10268	10486	10711	11132	11328	11707	12161	12680	12954	12683	12243	11991
total	17432	18318	18960	20631	21518	22560	23950	25312	26293	26100	25483	25566

Source: CHEPS International Higher Education Monitor, 2007

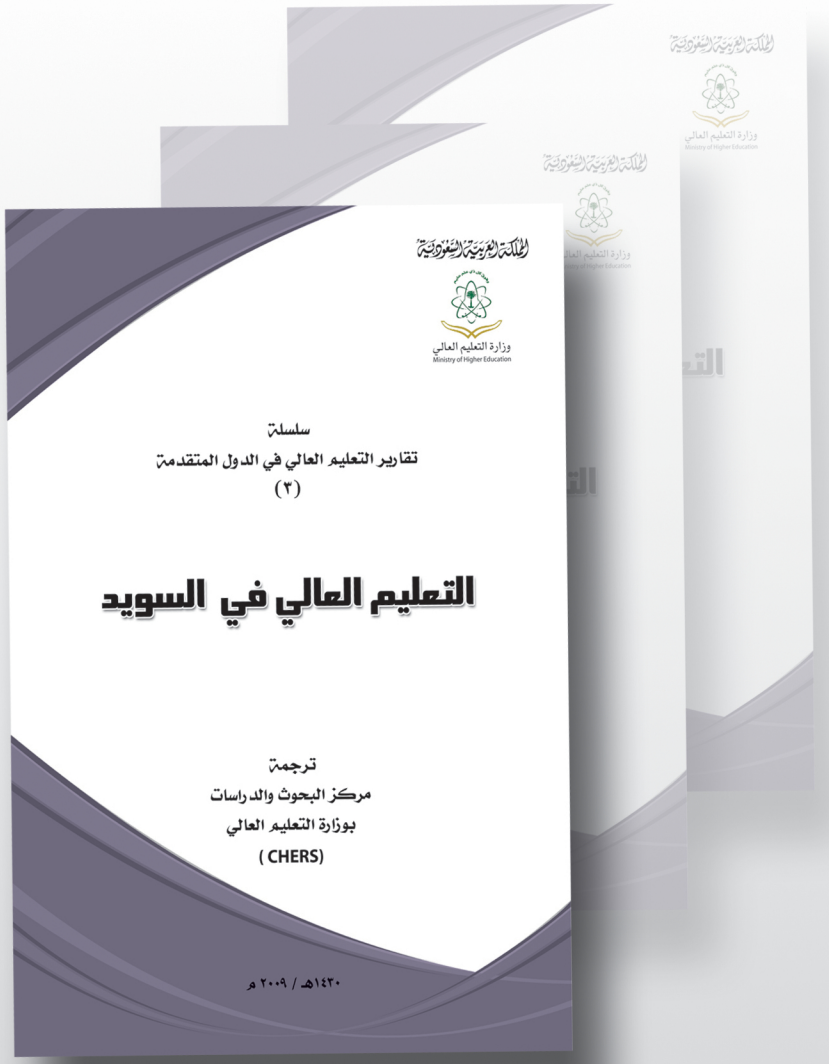

مطابع الحميضي 2130130 ف 4387817

ردمك ٥-٠٥٦-١٧-٩٩٦٠-٩٧٨